النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

| العدد : 645 | من 12 الى 18 مارس 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد الحميد شهاري
عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي

المقاومة الشعبية ومهام الحركة المناضلة المغربية

09 08 07

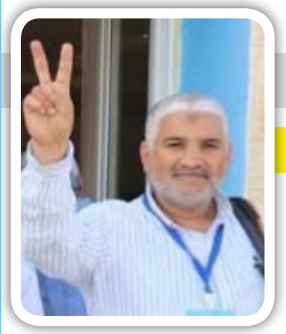

موسى بويهي :

ضيف العدد

على القوى المناضلة تجاوز خلافاتها والدفع بالعمل الوحدوي من أجل توحيد وتقوية نضالات الحركات الاحتجاجية الشعبية لتحقيق مطالبها المشروعة...

15

كيف تفكر ماركسياً وأنت تتصفح السوشيال ميديا؟

12

كيف يمكن فهم الدعم الأمريكي لأطروحة الرباط في قضية الصحراء؟

06

كلمة العدد:

النساء الكادحات والعاملات في قلب المقاومة الشعبية ضد الاستغلال والقهر الطبقيين

حلت ذكرى 8 مارس لهذه السنة والرأسمالية العالمية تزداد توحشا وافتراسا في ظل أزمتها البنيوية المزمنة والخانقة. ولا حلول لها سوى تكثيف استغلال الطبقة العاملة والإجهاز على مكتسباتها التاريخية ونهب ثروات الشعوب والاستغلال المكثف لموارد الطبيعة وتدمير البيئة وفرض الحصار والعقوبات وشن الحروب على الدول الوطنية المدافعة عن سيادتها كفنزويلا وإيران، وتسعير الحروب والصراعات الطائفية والعرقية والدينية التي يشكل الأطفال والنساء أكثر ضحاياها كما هو الشأن بالنسبة لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها العدو الإمبريالي الصهيوني على الشعب الفلسطيني والتي ذهب ضحيتها أكثر من 12 ألف و300 شهيدة بالإضافة إلى أن 70./. من المفقودين هم من النساء والأطفال.

وتزداد أوضاع النساء، في ظل هذه المنظومة الرأسمالية الإمبريالية المتأزمة، سوءا وتدهورا على كافة المستويات، إذ تتعرضهن لكافة أنواع الاستغلال الطبقي والاضطهاد الجنسي والإقصاء الاجتماعي وخاصة مع تصاعد الاتجاهات اليمينية الفاشية الرجعية سواء في بلدان المركز الرأسمالي أو في البلدان التابعة، وما يترتب عن ذلك من انتشار متصاعد لمظاهر العنف والتمييز ضد النساء الإجهاز على مكتسباتهن الاجتماعية والديمقراطية والقانونية التي ضحت القوى التقدمية، ومنها الحركات النسائية المناضلة، من أجل تحقيقها. وتزداد أوضاع النساء سوءا في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية الرجعية حيث تترسخ البنى السياسية والاجتماعية والثقافية الماضوية والهجينة التي تنتج وتعيد إنتاج ثقافة الخضوع والاضطهاد والعنف والتمييز ضد النساء كما هو الشأن في بلادنا.

وبالنسبة لبلادنا فأوضاع المرأة المغربية، وخصوصا العاملات والكادحات ونساء المناطق المهمشة والبوادي، تزداد تدهورا حيث تتعمق مظاهر الفقر والإقصاء والبطالة والهشاشة الاجتماعية وضعف الحماية الاجتماعية وصعوبة الولوج للخدمات الاجتماعية، وخصوصا في التعليم والصحة. ويتفاقم تدهور أوضاع النساء في ظل سيادة منظومة قانونية رجعية ومتخلفة تكرس علاقات الهيمنة الذكورية وتشرعن اضطهاد واستغلال واستعباد النساء.

إن هذه الأوضاع المزرية للنساء العاملات والكادحات هي جزء من الأوضاع المزرية للشعب المغربي، وهي ناتجة عن السياسات الرأسمالية التفقيرية المتوحشة للنظام المخزني الخادم الأمين للبرجوازية الاحتكارية الطفيلية والملاكين الكبار وللرأسمال الإمبريالي والصهيوني. هذه السياسات أجهزت على المكتسبات التي حققها الشعب المغربي عبر مسيرته النضالية وقدم من أجلها التضحيات الجسام. وقد ساهمت النساء العاملات والكادحات والمثقفات التقدميات بدور كبير في انتزاع تلك المكتسبات وفي مواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني من خلال انخراطهن في مختلف واجهات وأشكال النضال العمالي والشعبي وتبوؤ الكثير منهن موقع قيادة النضالات العمالية، مثل نضالات عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك بمكناس و مناطيكس بطنجة، والحراكات والحركات الاحتجاجية الشعبية مثل حركة 20 فبراير و حراكات الريف وجرادة وفكيك وجيل «زاد»...

إن مواجهة هذه الأوضاع المتأزمة يرتبط بتقوية وتكثيف النضال العمالي والشعبي الواعي والمنظم والعمل على توحيده وتشبيكه وربطه بمعركة التغيير من أجل التحرر الوطني والديمقراطية. وهذه مسؤولية جميع القوى الثورية والديمقراطية المناضلة المؤمنة بالتغيير الحقيقي، وضمنها التنظيمات النسائية الديمقراطية والتقدمية التي يجب أن تنتقل من حالة النخبوية والهامش إلى معمعان الصراع الطبقي عبر الارتباط بالعاملات والكادحات والمساهمة في تنظيمهن وتأطيرهن ونشر الوعي الطبقي التقدمي وسطهن والانخراط معهن في معاركهن التي تزداد قوة واتساعا في مختلف المجالات والمناطق. وأكيد أنه في خضم هذا الصراع ستتبلور حركة نسائية تقدمية ذات عمق جماهيري قادرة على الدفاع عن مكتسبات النساء وانتزاع مطالبهن كجزء من النضال العام للشعب المغربي من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

ويبقى الرهان الأساسي لتحرر النساء من الاستغلال والاضطهاد على المستوى الاستراتيجي مرتبط بتحرر المجتمع من نظام الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي وبناء المجتمع الاشتراكي حيث الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية بين النساء والرجال. ولن يتحقق ذلك في بلادنا إلا ببناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لتأطير وقيادة شعبنا، نساء ورجالا، نحو إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية والشيوعية.

فلا تحرر للمرأة بدون تحرر المجتمع ولا تحرر للمجتمع بدون تحرر المرأة.

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يخلد 8 مارس

يحيي القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق النساء (8 مارس) هذه السنة تحت شعار: "النساء في قلب الصراع الطبقي ومواجهة الهجوم الامبريالي الصهيوني، ضد الاضطهاد والاستبداد، ومن أجل التحرر والمساواة التامة " في سياق دولي يتسم بتفاقم الأزمات البنيوية للرأسمالية العالمية، حيث تتكالب الأزمات الاقتصادية والحروب والتغيرات المناخية، على الشعوب عامة، وعلى النساء بشكل خاص وتلقي بظلالها عليها. فالنساء باعتبارهن الحلقة الأضعف داخل سلاسل الإنتاج، والأكثر هشاشة داخل سوق الشغل غير المستقر تتقدمن في أغلب الأحيان إلى واجهة المعاناة وتدفعن الثمن غاليا. فلا يمكن فصل قضية المرأة عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي السائد. فحيثما يسود منطق الربح الأقصى وتغليب مصالح رأس المال على حاجات البشر، تتعمق أشكال الاستغلال والاضطهاد والتمييز. وحيثما تتصاعد مقاومة الشعوب وتنظيماتها، تتقدم النساء الصفوف، كضحايا وكفاعلات أساسيات في معارك التحرر والديمقراطية. فالنظام الرأسمالي الإمبريالي، في سعيه المحموم نحو الربح الأقصى، لا يتردد في إشعال الحروب، وفرض الحصار، وتغذية النزاعات، ونهب موارد الشعوب وإعادة رسم الخرائط على حساب الشعوب. وهذا ما نراه في فلسطين والسودان وسوريا والعراق وإيران...

إن القطاع النسائي وهو يحيي اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق النساء (8 مارس) لهذه السنة، الى جانب كل القوى التحررية والمناضلة عبر العالم، يستحضر كل ما قام به النظام المخزني من تفقير للشعب وتفكيك للخدمات العمومية، ورفع الأسعار، وتوسيع للقطاع غير المهيكل وهجوم على الحريات العامة، ويستحضر المعتقلات والمعتقلين السياسيات والسياسيين في سجون النظام وكل ضحايا القهر الطبقي والافتراس الرأسمالي ببلادنا وضحايا التغول الإمبريالي الصهيوني عبر العالم ومنهم نساء فلسطين والسودان ، كما يستحضر فاجعة الفيضانات التي ضربت مناطق واسعة من حوضي اللوكوس وسبو (العرائش، القنيطرة، سيدي قاسم سيدي سليمان والقصرالكبير، شفشاون وتاونات والحسيمة...) والتي أغرقت الآلاف من الهكتارات والمزروعات وأبادت قطعان الماشية وشردت الآلاف من المواطنين والمواطنين، فإنه يعلن مايلي:

• يهنئ النساء ببلادنا بعيدهن الامي ويعتز بدورهن الفعال في معمعان الصراع الطبقي، وحضورهن في قلب الحراكات الشعبية والعمالية ضد السياسات الطبقية للنظام السائد؛

• يعبر عن تضامنه الكامل مع نضالات الطبقة العاملة وخاصة العاملات اللواتي يعانين من الاستغلال والطرد التعسفي وانتهاك الحريات والحقوق الشغلية في مختلف القطاعات بمكناس وطنجة والدار البيضاء والقنيطرة والمحمدية...؛

• يجدد تضامنه التام مع الساكنة بحوض اللوكوس و سبو ضحايا فاجعة الفيضانات التي شهدتها العديد من المناطق (اسفي، القصر الكبير ، العرائش ، شفشاون ، تاونات ،الحسيمة ، سيدي سليمان ، سيدي قاسم ، القنيطرة ...) ويستنكر سوء تدبير السلطات لهذه الكوارث الطبيعية وما خلفته من خسائر مادية بليغة و معاناة اجتماعية لسكان المناطق المتضررة؛

• يجدد استنكاره لاستمرار معاناة ضحايا زلزال الحوز، ويعبر عن تضامنه التام مع الساكنة المتضررة، ويطالب بإنهاء معاناتهم وضمان إعادة الاعمار الفعلي والعادل بما يضمن الكرامة والسكن اللائق والعيش الكريم للمتضررات والمتضررين؛

• يستنكر سياسة الهدم التي تنتهجها الدولة والإجهاز على حق المواطنات والمواطنين في السكن ويتضامن مع كل ضحايا الهدم؛

•يعلن تضامنه مع حراك فكيك البطولي في الدفاع عن الحق في الماء، ويرفض خوصصة هذا المورد الحيوي للشركات الخاصة؛

• يهنئ المناضلة الأستاذة نزهة مجدي على انتزاع حريتها يوم 04 مارس 2026، بفضل تضحياتها وصمودها البطولي أمام ما تعرضت له من انتهاكات وتعسفات خلال اعتقالها لأزيد من شهرين؛

• يستنكر استمرار اعتقال المعتقلة السياسية سعيدة العلمي للمرة الثانية و يجدد مطالبه بالإفراج الفوري عنها بدون قيد شرط، كما يطالب بإسقاط المتابعات القضائية في حق المناضلة زينب الخروبي، و ما تتعرض له الصحافية بشرى الخونشاني من حملات تشهيرية وعنف رقمي؛

• يستنكر عدم استجابة السلطة لمطلب الحركة الحقوقية والسياسية المناضلة ببلادنا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف و معتقلي حراك جيل (z)، وكافة المعتقلين السياسيين؛

• يؤكد إدانته للأحكام الجائرة ابتدائيا في حق مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالقنيطرة من ضمنهم ثلاث مناضلات، ويطالب باطلاق سراح المعتقلين وإسقاط المتابعات عن باقي المناضلات والمناضلين الآخرين، كما يشيد بدور هيئة الدفاع المناضلة و لجنة دعم معتقلي أ أوطم؛

• يتوجه بالتحية والاعتزاز لنضال النساء وصمودهن في وجه الغطرسة الامبريالية والصهيونية وحروبهما المدمرة في كل من فلسطين، ولبنان وفنزويلا وإيران والسودان وسوريا ...

• يدين بشدة الحرب الامبريالية الصهيونية على دولة إيران وما نتج عنها من دمار وخراب واستشهادات من بينها (اغتيال المرشد الأعلى الإيراني وتعرض حوالي (حوالي 180) تلميذة بمدرسة ابتدائية لقصف صاروخي)؛

•يستنكر بشدة اغتيال المناضلة النسائية والحقوقية العراقية " بنار محمد " رئيسة "حركة المرأة بالعراق" من امام منزلها، ويطالب بعدم إفلات المسؤولين عن هذا الاغتيال الغادر من العقاب؛

• يدعو لتعزيز التضامن العمالي لكل ضحايا توحش الرأسمالية والاستبداد المخزني، كما يحيي كل المبادرات النضالية والتضامنية الوحدوية دفاعا عن المطالب العادلة والمشروعة، ويدعو مجددا للمشاركة القوية في الوقفة الجماعية ليوم الاحد 8 مارس 2026 امام مبنى البرلمان، التي دعا لها الائتلاف الوطني لدعم حراك فكيك واللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم -سيكوميك بمكناس وباقي الهيآت الاخرى الحقوقية والنقابية والسياسية.

• يؤكد أن تحرر النساء لن يتحقق في ظل استمرار النظام الرأسمالي التابع وما ينتجه من استغلال طبقي واستبداد سياسي. فالنضال من أجل المساواة الفعلية والكرامة الإنسانية يمر عبر الانخراط الواعي والمنظم في الصراع الطبقي، وبناء أدوات التنظيم الشعبي المستقل، وتعزيز وحدة نضالات النساء والعمال وسائر الفئات الشعبية. وأن 8 مارس ليس مناسبة احتفالية، بل محطة لتجديد الالتزام بالنضال من أجل التحرر الشامل، في أفق مجتمع ديمقراطي شعبي يقطع مع الاستغلال والاستبداد، ويؤسس لعدالة اجتماعية حقيقية تضمن للنساء مكانتهن الكاملة في بناء مجتمع التحرر والمساواة.

> القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي
8 مارس 2026

البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي في دورتها العادية لفاتح مارس 2026

اجتمعت اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي في دورتها العادية، بتاريخ فاتح مارس 2026، في دورة الفقيد الكبير «الحسين لهناوي» أمين المال السابق للحزب وتحت شعار :»شبيبة منظمة وقوية،في قلب النضالات الشبيبية والشعبية». وتدارست الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية، وتسجل مايلي:

يتابع أحرار العالم ببالغ الغضب والاستنكار فصول العربدة الإمبريالية والصهيونية التي بلغت ذروة وحشيتها وإجرامها باستهداف قادة محور المقاومة، وفي مقدمتهم الشهيد علي خامنئي، إثر عدوان أمريكي صهيوني غادر وجبان على الشعب الإيراني وقيادته. إننا إذ ننعى هؤلاء الشهداء، نؤكد أن هذه الاغتيالات السياسية ليست مجرد اعتداء على دولة ذات سيادة، بل هي محاولة يائسة لكسر إرادة الشعوب التي رفضت الخنوع للهيمنة الأمريكية، وتأكيداً على أن الحلف «الصهيو-أمريكي» هو العدو الأول للإنسانية وللسلم العالمي. إن دماء الشهداء ستظل وقوداً يشعل نار الثورة في وجه الإمبريالية حتى كنسها من منطقتنا وتطهير الأرض من دنس الصهيونية.

يمر السياق الدولي بلحظة فارقة تتسم بـ التغول المسعور للإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، التي لم تعد تكتفي بالنهب الاقتصادي، بل انتقلت إلى ممارسة «القرصنة السياسية» العلنية عبر مصادرة حق شعوب أمريكا اللاتينية في تقرير مصيرها، واختطاف الرؤساء المنتخبين ديمقراطياً كما حدث في فنزويلا، في محاولة بئيسة لتركيع كل صوت حر يرفض الوصاية.

وفي قلب هذا الصراع، تظل القضية الفلسطينية هي البوصلة والمحرك؛ فمنذ ملحمة «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر، كشف الكيان الصهيوني عن وجهه النازي عبر حرب إبادة جماعية في غزة ورفح، مدعوماً بآليات تضليل دولية كان آخرها ما يسمى «مجلس السلام الدولي». إن هذا المجلس ليس سوى أداة أمريكية لدفن القضية الفلسطينية وضرب الشرعية الدولية، عبر منح «دونالد ترامب» صلاحيات مطلقة تحتقر إرادة الشعوب وتجعل من الدول التابعة مجرد «صراف آلي» لتمويل صفقات التصفية. وفي هذا الصدد، نعلن رفضنا القاطع لأي انخراط للنظام المغربي في هذا المجلس المشبوه.

إننا نحيي حركة التضامن الأممية التي اجتاحت عواصم الإمبريالية في أمريكا وأوروبا، ونثمن صمود الشعوب العربية والمغاربية التي فضحت «أنظمة التطبيع»، كما لا يفوتنا التنديد بالحرب العبثية في السودان بين جنرالات الدم (البرهان وحميدتي) التي حولت حياة الملايين إلى جحيم مستمر وسط صمت دولي مريب.

على المستوى الوطني:

داخلياً، يعيش المغرب على وقع تناقض صارخ بين الخطاب الرسمي المضلل والواقع القمعي المرير؛ حيث برز حراك جيل «زد» (Gen Z) كصرخة مدوية في وجه الاستبداد والفساد. وبدلاً من الإنصات لمطالب الشباب المشروعة، اختار النظام المخزني لغته المفضلة: «المقاربة البوليسية الصرفة»، عبر عسكرة الشارع والاعتقالات العشوائية الواسعة.

إننا ندين بشدة «المهازل القضائية» التي وزعت عشرات السنين من السجن النافذ (أحكام وصلت لـ 15 سنة) في حق أزيد من 1200 شاب وشابة وقاصر، في محاكمات تفتقر لأدنى معايير العدالة، ونهدف من خلالها لترهيب جيل بأكمله وتكسير إرادته النضالية.

نرفض تسليع التعليم، ونعتبر المصادقة على قانون التعليم العالي وقانون التعليم المدرسي هي طعنة في ظهر المدرسة العمومية، وتكريس للمنطق النيوليبرالي الذي يحول الجامعة إلى «مقاولة» والأستاذ إلى «مستخدم»، ويهدف لاغتيال الفكر النقدي لدى الناشئة.

ندين الردة الحقوقية، ونعتبر دخول المسطرة الجنائية الجديدة حيز التنفيذ، والقوانين المكبلة لحرية الصحافة، وقانون المالية الطبقي لسنة 2026، كلها أدوات تشريعية لإحكام القبضة الاستبدادية وتأبيد الفوارق الطبقية عبر الخوصصة والتقشف.

ندين نهب صناديق التقاعد، ونرفض تحميل الشغيلة تبعات فساد الإدارة وجشع «الباطرونا»، ونعتبر الحوارات الفوقية حول التقاعد مجرد مسرحية لتمرير مخططات تفقير الموظفين والعمال.

نعتبر أن فاجعة إقليم الشمال والغرب ومدينة آسفي (التي راح ضحيتها 37 شهيدا) ليست «قضاءً وقدراً»، بل هي جريمة مكتملة الأركان ناتجة عن هشاشة البنية التحتية، والفساد الذي ينخر صفقات التدبير العمومي، وتهميش المناطق المفقرة.

وفي الأخير نؤكد أن ما تعيشه الشبيبة المغربية اليوم من بطالة مخيفة، وغلاء فاحش في الأسعار يخدم مصالح «البرجوازية الفلاحية» المقربة من دوائر القرار، يتطلب تكتلاً نضالياً صلباً. إننا ندعو كافة القوى الحية والنقابات المكافحة والحركة الحقوقية إلى رص الصفوف لمواجهة هذه السياسات الطبقية، والدفاع عن كرامة الشعب المغربي وسيادته الوطنية.

عاشت نضالات الشعوب ضد الإمبريالية والصهيونية!

الحرية لكافة المعتقلين السياسيين!

النصر لفلسطين والمجد للشهداء!

الدار البيضاء:

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينظم لقاءا تواصليا بمناسبة 8 مارس

نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي فرع الدار البيضاء، مساء أمس الجمعة، لقاءً تواصلياً بمناسبة تخليد اليوم العالمي للمرأة 8 مارس، تحت شعار: «8 مارس: تجديد الالتزام مع العاملات والكادحات وكل النساء المكافحات من أجل العيش الكريم»، من تأطير الرفيقة حياة بعنو وتسيير الرفيقة ماجدولين أنور.

وقد شكل هذا اللقاء مناسبة للنقاش وتبادل الآراء حول أوضاع النساء الكادحات، والتأكيد على أن تخليد الثامن من مارس لا ينبغي أن يتحول إلى مجرد لحظة احتفالية أو مناسبة رمزية عابرة، بل يجب أن يظل محطة للنقد والمساءلة والتفكير الجماعي في واقع النساء داخل مجتمعنا، وفي طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على أوضاعهن وحقوقهن.

وأكدت المداخلات أن الواقع يبرز استمرار مظاهر التمييز والهشاشة التي تعاني منها النساء، حيث تتحمل النساء النصيب الأكبر من آثار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى ذلك بشكل واضح في أوضاع العاملات في القطاعات غير المهيكلة، وفي ظروف العمل القاسية التي تواجهها آلاف النساء في المعامل والضيعات الفلاحية وقطاع الخدمات والعمل المنزلي، في ظل ضعف الحماية الاجتماعية واستمرار أشكال متعددة من الاستغلال.

كما تم التوقف عند ارتفاع معدلات البطالة في صفوف النساء، وهو ما يعكس اختلالات بنيوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويطرح بإلحاح ضرورة تبني سياسات عمومية عادلة تضمن المساواة الفعلية، والكرامة، والحق في الشغل اللائق لكافة النساء.

طنجة\ عمال ناماطكس:

نداء الوحدة والكرامة لعمال طنجة والمغرب
«ما ضاع حق وراءه مطالب.. وقوتنا في وحدتنا»

تتابع الشغيلة بمدينة طنجة، ومعها عموم الطبقة العاملة المغربية، ببالغ القلق والاستنكار ما آلت إليه الأوضاع المأساوية لعمال وعاملات وحدتي «ناماطيكس» (Namatex) و**«نيكا» (Nika Sarl)**، الذين وجدوا أنفسهم عرضة لتشرد مفاجئ وطرد تعسفي جماعي بعد عقود من العطاء.

إن إغلاق أبواب المصانع في وجه عمال قضوا أزيد من 25 سنة من العمل، وحرمانهم من أجورهم ومستحقاتهم القانونية، ليس مجرد اعتداء على فئة عمالية بعينها، بل هو ضربة في صميم السلم الاجتماعي واستهتار صارخ بمدونة الشغل والحقوق والحريات النقابية التي يكفلها الدستور المغربي.

وعليه، فإننا نعلن للرأي العام الوطني والمحلي ما يلي:

تضامننا المطلق واللامشروط مع رفاقنا في محنتهم، واعتبار معركتهم معركة كرامة تهم كل عامل وعاملة في المغرب.

نداءنا العاجل لجميع عمال المناطق الصناعية بطنجة (مغوغة، كزناية، المنطقة الحرة) للالتفاف حول هذا الحراك ومساندته بكل الوسائل النضالية المتاحة، لأن الصمت اليوم عن هضم حقوق رفاقنا هو إذن بهضم حقوقنا غدا.

مطالبتنا الجهات المسؤولة (ولاية طنجة، مندوبية الشغل) بالتدخل الفوري لإنصاف المتضررين، وضمان صرف أجورهم المتأخرة وتعويضاتهم القانونية كاملة، ووضع حد لسياسة «الأبواب المغلقة» التي ينهجها المشغل.

تجديد العهد على مواصلة النضال حتى تحقيق العدالة، فالمصير واحد والعدو المشترك هو الاستغلال والتهرب من المسؤولية القانونية.

عاشت وحدة الطبقة العاملة.. عاش التضامن العمالي!

حرر بطنجة، في: 01 مارس2026 ـ عمال ناماطكس

وجدة\ بمناسبة 8 مارس:

حقوقيون يخلدون ذاكرة النضال النسائي بالمغرب

بمناسبة تخليد اليوم العالمي للمرأة – 8 مارس 2026، نظم فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوجدة تظاهرة حقوقية بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بوجدة، عرفت تقديم كتاب المناضل كبوري الموسوم بـ «العنف السياسي ضد النساء: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب خلال سنوات الرصاص»، في استحضار لذاكرة النضال النسائي وما تعرضت له النساء من انتهاكات خلال فترة سنوات الرصاص في المغرب.

كما تضمن برنامج اللقاء قراءة في الكتاب قدمها الأستاذ عبد الله مرضي، حيث توقف عند مضامين المؤلف وأبعاده الحقوقية والتاريخية، مسلطا الضوء على ما تعرضت له النساء من عنف سياسي وقمع ممنهج خلال تلك المرحلة، ومبرزا أهمية توثيق هذه الشهادات والوقائع من أجل حفظ الذاكرة الجماعية وتعزيز مسار الحقيقة والإنصاف.

وشهدت التظاهرة أيضاً لحظة رمزية تم خلالها تكريم المرأة الفجيجية تقديراً لصمودها ونضالاتها، حيث قدمت لها هدية عبارة عن مجسم للمرأة يحمل شعار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوجدة، إلى جانب باقة ورد عربون اعتراف بدور النساء في الدفاع عن الحقوق والكرامة.

وفي كلمة بالمناسبة، ألقى المناضل الكوش البغدادي كلمة نيابة عن نساء فجيج، نوه فيها بصمود المرأة الفجيجية ودورها في مختلف المعارك الاجتماعية والحقوقية.

كما عرفت التظاهرة تكريم الموسيقار عبد الكريم كاكو تقديراً لمساره الفني وإسهاماته الثقافية، في لحظة اعتراف بدور الفن والثقافة في نشر قيم الحرية والكرامة.

وقد شكل هذا اللقاء الحقوقي مناسبة لاستحضار ذاكرة النضال النسائي بالمغرب وتجديد الالتزام بمواصلة النضال من أجل مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد النساء وبناء مجتمع قائم على المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.

> بوسماحة بهلول
الأحد 08 مارس 2026

الحركة العمالية والنضالات الاجتماعية

قراءة نضالية على ضوء أطروحات جلبير الأشقر

علال الجديد

حين دوى شعار « الشعب يريد .....» في الساحات العربية، بدا للكثيرين أن المشهد تقوده موجة شبابية عفوية أشعلتها وسائل التواصل الاجتماعي. غير أن القراءة الجذرية لمسار الانتفاضات، كما يقدمها جلبير الأشقر في كتابه « الشعب يريد ..بحث جذري في الانتفاضة العربية»،تكشف حقيقة أعمق . لم تكن الانتفاضة مجرد لحظة غضب سياسي،بل انفجارا اجتماعيا ،تاريخيا كانت الحركة العمالية في صلب ديناميته.

لم تولد الثورة من الفضاء الافتراضي ،بل من مصانع مغلقة،وأحياء مهمشة،وحقول مهملة ، ومؤسسات عمومية منهكة .سنوات طويلة من البطالة الجماهيرية ،وتجميد الأجور ،وتفكيك الخدمات العمومية ،وخصخصة الثروات .كل هذه الأمور صنعت بركانا اجتماعيا،وما إن توفرت الشرارة حتى وجدت طبقات الشغيلة نفسها في مقدمة الواجهة .

يبين تحليل الإنتفاضات العربية أن النضالات سبقت الانفجار السياسي ومهدت له.

في تونس مثلا ،سبقت انتفاضة سيدي بوزيد موجات من الاضرابات و التحركات النقابية في الحوض المنجمي.وفي مصر ،شكلت إضرابات عمال المحلة وغيرها من المواقع الصناعية مختبرا للنضال الجماعي ،راكم تجربة تنظيمية وخبرة في المواجهة مع الدولة وأرباب العمل. في المغرب ،حركة 20 فبراير لم تولد من فراغ ،بل هي امتداد لتراكم احتجاجي طويل في تاريخ المغرب . انتفاضة 1981 بالدار البيضاء دعت إليها نقابات عمالية احتجاجا على قرار الحكومة برفع أسعار المواد الأساسية. ووجهت هذه الاحتجاجات بقمع شديد أدى إلى سقوط العديد من الضحايا.انتفاضة 1984 و1990،قادتها بشكل أساسي اتحادات عمالية وأحزاب سياسية ذات قاعدة جماهيرية عريضة.انتفاضة صفرو عام2007 والتي عرفت ب» انتفاضة الخبز». انتفاضة سيدي إفني عام 2008 .كما عرفت المرحلة ما قبل حركة 20 فبراير ،اضرابات واحتجاجات عمالية في قطاع الصحة والتعليم والجماعات المحلية ،احتجاجات عمال و عاملات النسيج،المناجم والقطاع الفلاحي. احتجاجات متكررة في الجامعات ضد الخوصصة وارتفاع تكاليف التسجيل.

لقد كان العمال أول من اختبر حدود « الإصلاحات النيوليبرالية» التي روجت لها الأنظمة:

- تحرير الأسواق يعني تسريح العمال.
- تشجيع الاستثمار يعني ضرب الحقوق النقابية.
- عصرنة الاقتصاد يعني تعميم الهشاشة والعمل المؤقت.

حين نزلت الجماهير للشوارع ،لم يكن مطلب الحرية منفصلة عن مطلب الخبز. الكرامة السياسية كانت امتدادا مباشرا للكرامة الاجتماعية .

صحيح أن الإنتفاضات العربية اتسمت بطابع عفوي واسع،لكن داخل هذا المد الشعبي برز عنصر حاسم : قدرة العمال على شل دواليب الاقتصاد عبر الاضراب .فالأنظمة الاستبدادية قد تتحمل التظاهر الجماهيري لأيام أو حتى لأسابيع ،لكنها لا تتحمل توقف الانتاج طويلا .هنا تتجلى مركزية الطبقة العاملة .

- الاضراب العام يحول الاحتجاج من حدث رمزي إلى أزمة سلطة.
- تعطيل الموانئ والمصانع والمواصلات يضرب القلب الاقتصادي للنظام.
- توحيد مواقع العمل يخلف بنية تنظيمية قادرة على الاستمرار.

لقد أثبتت التجارب أن اللحظة التي دخل فيها العمال بقوة إلى المعركة كانت غالبا لحظة انتقال نوعي في ميزان القوى.فحين تتلاقى الساحات مع المصانع، تتحول الثورة من احتجاج إلى إمكانية تغيير فعلي.

غير أن الحركة العمالية لم تكن دائما في مستوى اللحظة التاريخية. فالكثير من الأجهزة النقابية كانت مخترقة من طرف الدولة أو محكومة بمنطقة التفاوض القطاعي الضيق. في حالات عديدة انخرطت القواعد العمالية في النضال أكثر مما فعلت القيادات.وهنا تبرز إحدى التناقضات الأساسية:

-.الجماهير كانت مستعدة التصعيد .

-. لكن غياب أداة سياسية عمالية مستقلة حدت من أفق التحول الثوري .

لقد كشفت الإنتفاضات العربية أن الثورة السياسية دون برنامج اجتماعي جذري تبقى ناقصة .وأن إسقاط رأس النظام لا يعني إسقاط منطق الاستغلال.

من أبرز ما تؤكده القراءة الجذرية أن ما جرى ليس « ربيعا» عابرا بل سيرورة تاريخية طويلة. فالأسباب البنيوية التي فجرت الإنتفاضات ،البطالة، الفوارق الطبقية، التهميش ، تبعية الاقتصاد العربي للرأسمال العالمي،لم تحل ،بل الاقمار في كثير من البلدان .وهنا تعود الحركة العمالية الى الواجهة : موجات إضراب متجددة ،تنامي الاحتجاجات ضد الغلاء وتدهور الخدمات العمومية ،صعود المطالبة بالعدالة المجالية وتوزيع الثروة .

الصراع لم ينته ،بل دخل مرحلة جديدة أكثر تعقيدا،حيث تتقاطع الأزمات الاقتصادية مع القمع السياسي ومع التحولات الإقليمية والدولية.

نحو تحرر طبقي:

إذا كان الدرس الأبرز من الانتفاضات العربية هو أن الجماهير الشعبية قادرة على كسر حاجز الخوف،فإن الدرس الثاني هو أن الطاقة الشعبية تحتاج إلى تنظيم طبقي مستقل(وهذا ما يسعى إليه حزب النهج الديمقراطي العمالي بالمغرب).فالحركة العمالية ليست مجرد فئة اجتماعية بين فئات ،بل هي القوة الوحيدة القادرة موضوعيا على :

- تعطيل آلة الاستغلال.
- طرح بديل اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية.
- الربط بين الديمقراطية السياسية والتحرر الاجتماعي.

إن معركة الحرية لا تنفصل عن معركة الخبز. ولا ديمقراطية حقيقية دون عدالة اجتماعية. ولا عدالة اجتماعية دون قوة عمالية منظمة ومستقلة.

الشعب يريد...:

شعار الانتفاضات العربية لم يكن مجرد هتاف وإنما كان تعبيرا عن أزمة عميقة في بنية الدولة والمجتمع. غير أن تحقيق ما « يريده الشعب» يمر حتما عبر تعزيز دور الطبقة العاملة كفاعل تاريخي واع ومنظم.

فالثورة مشروع تحرر طويل النفس. والحركة العمالية ليست تفصيلا في هذا المشروع،بل عموده الفقري .

وحين يلتقي في الشارع العامل والفلاح والكادح والطالب والموظف الصغير والمثقف و...، وتلتقي الحرية والعدالة الاجتماعية، يصبح الشعار أكثر من مطلب ...،يصبح أفقا تاريخيا مفتوحا على إمكان التغيير الجذري. وهذا التغيير الجذري، بصيغة أخرى ، يحتاج إلى تلاقي ثلاث عناصر أساسية :

- حركة شبابية دينامية تكسر جدار الخوف وتفتح أفق التمرد .
- حركة عمالية منظمة قادرة على تحويل الاحتجاج إلى قوة اجتماعية ضاغطة.
- مشروع سياسي ديمقراطي تقدمي يعبر عن مصالح الطبقات الشعبية.

في حالة المغرب، رغم الصعوبات والتحديات التي تواجهها اليوم (تشتت نقابي وضعف التنظيم والبيروقراطية) ، تظل الحركة العمالية أهم الفاعلين في النضالات الاجتماعية وأحد أهم القوى الاجتماعية القادرة على الدفع في اتجاه التغيير الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

* جيلبير الأشقر: باحث لبناني، وأستاذ دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن، ورئيس مركز الدراسات الفلسطينية في المعهد.

بعض التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 22)

الأمميات العمالية ما بعد الحرب العالمية الأولى (I)

الهاشمي كبدة

بعد الحرب العالمية الأولى، انمحت الأممية العمالية الثانية من الوجود جراء انشطارها الفصائلي الناجم عن تأييد جل مكوناتها الحزبية قرارات الانخراط في «التحالف المقدس»(a)، ليتشرذم المشهد الأممي العمالي. وهكذا، في سياق انتصار الثورة البولشيفية بروسيا وإعادة بناء ما دمرته الحرب وبروز أنوية الفاشية والنازية، انقسمت الحركة الأممية العمالية إلى تيارات رئيسية وهي: الأممية العمالية الثالثة (الشيوعية) التي أنشئت بدافع من البلاشفة الروس؛ واتحاد الأحزاب الاشتراكية للعمل الأممي الملقب ب «اتحاد فيينا»؛ والأممية العمالية الاشتراكية والتي تشكلت من الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية؛ لتؤثث الأممية العمالية الرابعة ذات التوجه التروتسكي المشهد بعد عقدين من نهاية الحرب. وبالنظر لثراء الموضع، سأكتفي في هذه الحلقة بالوقف عن ولادة وسيرورة الأممية العمالية الثالثة واتحاد الأحزاب الاشتراكية للعمل الأممي.

كان من المفترض أن تعبر الأممية العمالية الثانية، بحكم عقيدتها الفكرية السلمية وحتى قرارات مؤتمراتها، عن مواقفها المناهضة للحرب العالمية للأولى. لكن، بعد اندلاع الحرب، حدث العكس. وهكذا سارع قادة أحزابها الاشتراكية الديمقراطية إلى دعم الطبقات البرجوازية في حربها الإمبريالية متذرعين بالدفاع الوطني، وحل التعصب القومي والانتهازية محل الخطاب الثوري، مما حدا بالبلاشفة الروس إلى تشكيل جناح يساري جذري داخل هذه الأممية. ولقد كتب لينين في نونبر 1914 منتقدا أداء هذه الأخيرة «لقد ماتت الأممية الثانية، هزمتها الانتهازية. فلتسقط الانتهازية، ولتحيا أممية ثورية جديدة، متخلصة من الانفصالين ومن الانتهازية أيضا! لقد قامت الأممية الثانية بعمل جليل في تنظيم جماهير البروليتاريا خلال الفترة السلمية التي شهدت أسوء أشكال العبودية الرأسمالية. وستكون مهمة الأممية الثورية الجديدة هي إعداد البروليتاريا للنضال الثوري ضد الأنظمة الرأسمالية، وللنضال الجماهيري ضد برجوازية جميع البلدان، بهدف الظفر بالسلطة وتحقيق انتصار الاشتراكية»(1). وكانت أول محاولة لبلورة فكرة الأممية الثورية هي اللقاء المنعقد بزيمروالد بسويسرا في شتنبر 1915 والذي جمع منتدبي المنظمات العمالية التي ظلت وفية لمبدأ الصراع الطبقي والتضامن الأممي، وكان من خلاصاته العمل على فضح الطبيعة الإمبريالية للحرب وتنظيم المظاهرات ضد الأنظمة المتحاربة، والدعاية المؤيدة للتضامن الأممي، وحماية الاحتجاجات العمالية مع السعي إلى تحويلها إلى احتجاجات سياسية، وتأجيج النضال الثوري بدلا عن السلم الاجتماعي(2). وكانت المحطة الثانية هي اللقاء الثاني الذي عقد بقرية كينثال بسويسرا في أبريل 1916 كامتداد للقاء زيمروالد، وتميز هذا اللقاء بتزايد بروز فكرة الكفاح الثوري الأممي ضد الحرب، وبالتالي الحاجة إلى أممية ثورية جديدة.

ولقد اعتبر فلاديمير لينين أن الثورة الروسية لا معنى لها إلا كخطوة أولى في ثورة عالمية شاملة، وأنها لن تستمر إلا بدعم الدول الاشتراكية الأخرى، وعلق آمال على امتداد الفعل الثوري إلى الدول الصناعية الأوروبية ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة والطبقة العاملة المنظمة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. ورأى في بناء أممية ثالثة ضرورة ملحة لتأطير وحماية الانتفاضات العمالية ضد الأنظمة الرأسمالية(3). وهكذا كانت اللبنة التحضيرية لهذه البنية الأممية هو المؤتمر الأول للأحزاب الشيوعية واليسارية الجذرية الأوربية الذي دعا إليه البلاشفة والذي عقد بموسكو في مارس 1919. ولم تتهيكل إلا في المؤتمر الثاني لتلك الأحزاب الذي عقد بنفس المدينة في صيف 1920. ونص مؤتمرها التأسيسي على كونها «الحزب العالمي للثورة الاشتراكية»، وأناط كافة منتسبيها بالنضال والكفاح حتى القضاء على الرأسمالية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا. كما خرجت أشغاله بوضع واحد وعشرين شرطا لتنظيم العضوية في صفوفها(4). غير أنه لم يتم اعتماد هذه الشروط في انضمام العديد من مناضلي الحركة النقابية الثورية واليسار الجمهوري الراديكالي إلى صفوفها. وكان يؤمل، خلال السنوات الأربعة الأولى من بنائها، تسريع بناء الأدوات الثورية وانتشار الثورة، إلا أن الانتظارات تعثرت. فجل الانتفاضات السلمية وحتى المسلحة ببعض بلدان أوروبا باءت بالفشل، إذ قمعت ثورة سبارتاكوس(b) ببرلين في يناير 1919، وانتكست تجربة الجمهورية السوفيتية بالمجر في ربيع 1919، واندحرت الإضرابات الثورية التي شنت بإيطاليا بين 1919 و1920، وحطمت هزيمة الجيش الأحمر في الحرب البولندية السوفيتية أي أمل في الوصول إلى وارسو وبرلين...(5). وبحلول منتصف العقد الثالث من القرن العشرين، تحتم على معظم الأحزاب الشيوعية واليسارية الجذرية بأوروبا وبباقي بقع العالم اللجوء إلى العمل السري جراء خنقها واضطهادها. بالمقابل رصد صعود الفاشية واليمين المحافظ.

أدانت الأممية العمالية الثالثة الاستعمار، وخصصت الشرط الثامن من بين الشروط الواحد والعشرين للانضمام إلى صفوفها لانتهاك حرية واستقلال الشعوب، إذ أوجبت على أعضائها الأحزاب الشيوعية واليسارية الجذرية دعم أي حركة تحرر طني قولا وفعلا، وتعزيز، من خلال برامجها السياسية، التضامن العابر للحدود، ووحدة القوى المناهضة للاستعمار، والوحدة الأفريقية، ومحاربة العنصرية...(6) وابتداء من 1926، خضعت لنفوذ الحزب الشيوعي السوفياتي بإيديولوجيته الجديدة الماركسية اللينينية. وبالرغم من امتاحها من الماركسية، فإن منتسبيها، كانت لهم مقاربات متعارضة لبعض القضايا التنظيمية وبعض مشاكل العالم. لذا عرفت عمليات تهميش لبعض مكوناتها، بلغت أحيانا درجة الطرد، لا سما التيار التروتسكي، منذ مؤتمرها الخامس، لتقاد حملة «تطهير» في صفوفها في الفترة الممتدة بين 1937 و1939 طالت العديد من الأعضاء من قبيل قادة الحزب الشيوعي الألماني، وزعماء حزب العمال البولندي، والجمهوريين الإسبان، ومنتدبي الحزبين الشيوعيين الفلسطيني واليوغسلافي، ومحاربي «الألوية الدولية»(7)(c) ...

وظل جوزيف ستالين، طيلة حكمه للاتحاد السوفياتي، يقلل من أهمية هذه الأممية بحكم انتفاء ايمانه بثورة عالمية بدت له مستغرقة لوقت طويل حتى تتحقق، وبحكم خشيته من اندلاع عصيانات وتمردات غير قابلة للسيطرة، ومن شأنها تعقيد العلاقات الديبلوماسية لدولته. ولم ينظر إليها إلا من زاوية خدمة مصالح وطنه التي ساواها بمصالح البروليتاريا العالمية(8). وباندلاع الحرب العالمية الثانية، سارعت الأممية العمالية الثالثة إلى التنديد بها، معتبرة هذا النزاع المسلح صراعا بين القوى الإمبريالية، ولم يصدر لها أي موقف من الاتفاق السوفياتي الألماني بشأن هذا النزاع. غير أنه، في ربيع 1941، دعت هذه الأممية الأحزاب الشيوعية واليسارية الجذرية بالدول الأوروبية المحتلة إلى التحالف مع القوى السياسية الأخرى لمحاربة الغزو الألماني. وفي بداية صيف نفس السنة، مع عدوان القوات النازية على الاتحاد السوفياتي، نادت بالمقاومة الشاملة(9). وفي مايو 1943، أمر ستالين بحلها في مسعى تحسين علاقات الاتحاد السوفياتي بالحلفاء. وجدير بالإشارة إلى أن ستالين كانت له نية التخلي عن الأممية العمالية الثالثة منذ اندلاع الحرب بسنة، إلا أنه أرجأ الإمر حتى لا يتهم بالتضحية بها من أجل الحفاظ على الاتفاق السوفياتي الألماني. كما هو حري بالذكر أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، استعادت الحركة الشيوعية العالمية جزءا من وزنها الدولي، ومصداقيتها التي فقدتها بسبب الاتفاق الستاليني الهيتلري، وذلك بفضل التضحيات التي قدمها الشيوعيون لمقاومة النازية والفاشية إضافة إلى انتصارات الجيش الأحمر السوفياتي على الجبهة الشرقية للحرب.

كانت تجربة اتحاد الأحزاب الاشتراكية للعمل الأممي عابرة، إذ لم تدوم إلا سنتين. انعقد المؤتمر التأسيسي لهذه الهيئة الأممية الملقبة بـ «الأممية الثانية والنصف» بفيينا في فبراير 1921، التأم فيه منتدبو أحزاب اشتراكية معتدلة. وجاءت ولادتها بعد زوال الأممية العمالية الثانية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. وتشكلت من المكونات السياسية التي سبق لها أن انسحبت من الأممية العمالية الثانية بعد اعترضها على مواقف هذه الأخيرة المؤيدة للحرب، والتي رفضت الانضمام إلى الأممية الشيوعية. وكانت تتبنى نهجا عماليا وحدويا لا يميل إلى الإصلاحية المفرطة ولا إلى اليسارية الجذرية. وآوت في بنائها ومسيرتها القصيرة أحزاب رئيسية فاعلة من قبيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني المستقل، والقطاع الفرنسي للأممية العمالية، والحزب الاشتراكي السويسري، والحزب الاشتراكي العمالي الإسباني(10).

عمل اتحاد الأحزاب الاشتراكية للعمل الأممي على إيجاد قواسم مشتركة مع الأمميات القائمة في إبانه. وبهذا الصدد صرح أمينه العام فريدريش أدلر(c) قائلا «إن وجود عدة أمميات يعني أنه لم تعد هناك أممية. وأن جهود التوحيد يجب أن تنصب على تجميع كل البنيات العمالية الدولية في بنية واحدة»(11). وفي منحى التقارب بين الأمميات القائمة، عقدت هذه الأخيرة ندوة ببرلين في أبريل 1922. لكن نتيجة هذا اللقاء لم تسفر إلا عن نداء مشترك لمكافحة البطالة، ومن أجل يوم عمل من ثماني ساعات، وتقديم المساعدة للشعب الروسي الذي كان يعاني من المجاعة، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي(12). وجدير بالإشارة في ختام أشغال الندوة، شكلت لجنة تنظيمية عهد لها بالإعداد للاجتماعات المشتركة لتلك الأمميات. غير أن اجتماعها الأول المنظم في ماي 1922 كان هو الأخير. وهكذا، سرعان ما تلاشت الخطوات الأولية نحو التعاون. فقد اعتبر لينين وقيادة الأممية الشيوعية التنازلات المطلوبة مُفرطة، كما أخذ على التنسيق القائم القصور في تنفيذ العمل المشترك المخطط له(13).

خلال وجوده العابر، سعى اتحاد الأحزاب الاشتراكية من أجل العمل الأممي إلى تقديم اقتراحات للتعاطي مع القضايا الدولية الرئيسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى. وهكذا، وضع هذا الاتحاد، مشروع خطة لإنشاء مكتب دولي يتولى جبر الضرر الناجم عن الحرب، تمت مناقشته والموافقة عليها مبدئيا في مؤتمر عقد بأمستردام في أبريل 1921 ضم اشتراكيين من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وقد صودق على إنشاء هذا المكتب في مؤتمر الأحزاب الاشتراكية المنعقد بفرانكفرت في دجنبر 1921. ومن مخرجات هذا المؤتمر إعطاء الأولوية للإمدادات العينية وللمساعدات المقدمة للمناطق المنكوبة(14). واختتمت تجربة هذا التكتل السياسي الدولي في 1923 بالتحاق أغلبية أعضائه بأعضاء الأممية العمالية الثانية لينشؤوا الأممية العمالية الاشتراكية، فيما رفضت اقليته، لاسيما الحزب الاشتراكي المستقل لرومانيا، هذا الاندماج.

Vladimir Ilitch LÉNINE, L'opportunisme et la faillite de la II° Internationale, Amsterdam, La revue Vorbote numéro du 1 Janvier 19116.

Jean-Marie TREMBLY, Manifestes, thèses et résolutions des quatre premiers congrès de l'Internationale Communiste 1919-1923, Paris, Maspéro, 1971.

Maurice ANDREU, L'Internationale Communiste contre le capital, 1919-1924, Paris, P., U., F., 2003.

La IIIe Internationale Ouvrière, résolutions du congrès constitutif, Moscou, Les Editions du Progrès, 1931.

Pierre BROUE, Histoire de l'Internationale communiste, 1919-1943, Paris, Fayard, 1997.

La IIIe Internationale Ouvrière, résolutions du congrès constitutif, Moscou, Les Editions du Progrès, 1931.

Mikhaïl PANTALEIEV, Les purges staliniennes au sein du Komintern en 1937-1938, La revue Matériaux pour l›histoire de notre temps, 1994.

Boris SOUVARINE, Staline. Aperçu historique du bolchévisme, Paris, Les Éditions Gérard Lebovici, 1985.

Lilly Marcou, La IIIe Internationale et le problème de la guerre, Actes du colloque de Rome (22-24 novembre 1984), Publications de l›École française de Rome, 1987.

André DONNEUR, Histoire de l'Union des Partis Socialistes Pour l'Action internationale (1920-1923), Institut Universitaire des Hautes Etudes Internationales, Université de Genève, 1967.

Idem.

Conférence des Trois Internationales (2 – 6 avril 1922), Résolutions de la Conférence de Berlin, Le bulletin communiste, numéro 18 (troisième année), 29 avril 1922.

La IIIe Internationale Ouvrière, Travaux du IVe Congrès, Moscou, Les Editions du Progrès, 1931.

André DONNEUR, Histoire de l'Union des Partis Socialistes Pour l'Action Internationale (1920-1923), Institut Universitaire des Hautes Etudes Internationales, Université de Genève, 1967.

يشير إلى التحالف السياسي والاجتماعي لشعوب البلدان المتنازعة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث نبذ القوميون والاشتراكيون والكاثوليك والعلمانيون... خلافاتهم، وقبلوا تعليق الصراعات فيما بينهم، وأعلنوا هدنة من أجل الدفاع الوطني.

هي محاولة انتفاضة شيوعية رمت إلى الإطاحة بالحكومة الاشتراكية الديمقراطية المؤقتة وإقامة جمهورية على غرار النموذج السوفياتي، وقد قادها كل من روزا لوكسمبورغ وكارل ليبنيخت، لكنها قمعت بوحشية من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، مما شكل القطيعة النهائية بين الاشتراكيين والشيوعيين.

فيزيائي ورجل سياسة اشتراكي نمساوي (1879-1960) نوع انشطته العلمية والسياسية لاسيما وأنه حاول تعميق الجانب النظري للماركسية عبر دراسة نظرية المعرفة لإرنيست ماخ. تزعم الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي وكان من جناحه اليساري. وكان مناهضا للحرب العالمية الأولى، وكلف بالأمانة العامة لأممية اتحاد الأحزاب الاشتراكية للعمل الأممي منذ تأسيسها حتى تفككها.

كيف يمكن فهم الدعم الأمريكي لأطروحة الرباط في قضية الصحراء؟

ج.حسن

عملت القوى الامبريالية على استعمار مختلف دول العالم، بحثا عن أسواق جديدة وعن نهب المواد الخام لصناعاتها، وفق تقسيم يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه القوى الاستعمارية في إطار نوع من التوافق بينها، وللحفاظ على مصالحها في تلك المرحلة واستراتيجيا عملت على صناعة دول جديدة وتقسيم أخرى من خلال استراتيجية تجعل هذه المستعمرات في صراع دائم فيما بينها سواء بسبب الإثنيات أو اقتطاع أجزاء من دولة وضمها إلى أخرى إلى غير ذلك من الآليات التي تجعل من هذه المستعمرات جغرافيا، دولا ضعيفة، وحتى بعد الاستقلالات التي كان أغلبها شكليا، عملت هذه القوى الامبريالية على دعم وتنصيب حكاما موالين وخدام لمصالحها، والمغرب لا يخرج عن هذه الهندسة، لذلك بعد اتفاقية إكس ليبان المشؤومة والتي كرست تبعية الدولة المغربية لفرنسا والحفاظ على مصالح هذه الأخيرة لعقود وتثبيت نظام استبدادي لا ديمقراطي ولا شعبي، جاء موضوع استكمال الوحدة الترابية في أجندة النظام.

هكذا تم «استرجاع» مدينتي طرفاية وسيدي افني ثم سنة 1975، انطلق مسلسل الصحراء الغربية، وما نتج عنه من الحروب التي خاضها الجيش المغربي مع جبهة البوليساريو تحت شعار «التحرير» وكانت ورائه طبعا قوى امبريالية وعلى رأسها فرنسا المستعمر السابق لكل من المغرب والجزائر والتي لها مصلحة في استمرار هذا النزاع سواء لبيع الأسلحة وابتزازهما لتحقيق أهدافها.

استمر هذا النزاع الذي استنزف مقدرات البلدين الجارين واستعمل كذريعة ضد بناء ديمقراطي في كلا البلدين، وساهم في التأثير السلبي على التنمية بهما. في ظل المعطيات الجيوسياسية على مستوى العالم، لكن مع تغير المعطيات وخاصة مع التطور التكنولوجي الذي يتطلب معادن نادرة وجديدة في الصناعات ومنها الفوسفاط الذي لم يعد فقط استعماله كأسمدة والذي يتوفر منه المغرب على حوالي ثلثي مخزون العالم إضافة إلى موقعه الجيوستراتيجي بدأت تظهر أهمية المغرب سواء في الصناعات الجديدة والطاقة النظيفة أو كمنصة لوجيستية نحو افريقيا، خاصة وأن الصين القوة الصناعية الثانية إن لم نقل الأولى عالميا والتي تحتكر صناعات تصفية الأراضي النادرة وتتحكم في تصديرها، أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للصناعات الأمريكية وباقي الدول الأوروبية وذلك بتقنين تصدير المعادن النادرة المصفاة كالكوبالت والليتيوم والتيلريوم وغيرها والتي تعتبر أساسية في صناعة الرقائق الإلكترونية والألواح الشمسية وبطاريات السيارات الكهربائية ... خاصة بعد أن أصبحت تايوان التي يوجد بها أغلبية صناعات الرقائق الإلكترونية، دماغ وقلب أي صناعة متطورة، محط صراع بين الصين التي تعتبرها جزء لا يتجزأ من أراضيها والامبريالية العالمية وخاصة الأمريكية التي تحاول أن تجعل منها دولة مستقلة حتى تتمكن من الاستيطان بها للتجسس على الصين، وتشديد الخناق عليها. لذلك فتطبيق قرار مجلس الأمن 2797 بخصوص الصحراء والذي تدافع عنه الولايات المتحدة بشراسة، ليس حبا في المغرب وإنما كخيار لتفادي الحصار الصيني عليها وعلى حلفائها.

أكيد أن الرئيس دونالد ترامب كرجل أعمال وأمريكا العميقة عقدا صفقة مع النظام المغربي الذي هدفه الأساسي هو إنقاذ ماء وجهه في هذا الصراع والمتمثل في الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية مقابل منح كافة الامتيازات للامبريالية الأمريكية وحلفائها الأوروبيين للاستيلاء على المعادن الحيوية والنادرة المتواجدة بالصحراء وسواحلها وخاصة جبل تروبيك الذي نجح المغرب في إدخاله ضمن المياه الإقليمية بعد تمديدها طبقا لقانون البحار والذي جرى بشأنه اتفاق مع اسبانيا للاستغلال المشترك، كما أن منطقة الصحراء ستصبح منصة لمراقبة دول الساحل الغنية بالمعادن كذلك كالذهب والبوكسيت والأحجار الكريمة بمالي والذهب والفوسفاط والنفط والحديد والحجر الجيري بالنيجر الذي يعتبر سابع منتج لليورانيوم وكذلك الزنك والنحاس والمنغنيز والفوسفاط والبوكسيت والنيكل والماس والذهب الذي يعتبر محركا أساسيا لاقتصاد بوركينافاسو أو لتصديرها عبر ميناء الداخلة الأطلسي، في هذا السياق الجيوستراتيجي يأتي حضور المغرب ممثلا بوزير الخارجية في الإجتماع الذي استضافته الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير 2026، حول المعادن الحيوية والاستراتيجية والذي حضرته حوالي 50 دولة بهدف تعزيز سلاسل الإمداد وتنويع المصادر وتقليل الاعتماد على الصين في معالجة المعادن النادرة المستخدمة في التكنولوجيا المتطورة والدفاع والطاقات المتجددة، هذا الإجتماع الذي ترأسته أمريكا وخصص للمشروع حوالي 12 مليار دولار سمي بمشروع «فولت» وعقد تحالف تجاري للمعادن الحيوية لضمان الاستقرار وتشجيع الاستثمار خارج الصين لتأمين الصناعات الأمريكية والأوروبية من الضغط الصيني. في هذا السياق يمكن فهم الدعم الأمريكي لأطروحة الرباط في قضية الصحراء وتصريحات العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي حول المغرب وعلاقاته التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالدراسات الجيولوجية بينت وجود العديد من المعادن الحيوية والنادرة بالمغرب وبالصحراء، كما أن النظام المغربي منذ الاستقلال الشكلي ارتمى في أحضان المعسكر الليبرالي من موقع التابع، كما أن موقعه الجيوستراتيجي وإبرامه لعدة اتفاقيات للتبادل الحر مع مختلف دول العالم، جعله في مركز اهتمام أغلب الشركات العالمية سواء كانت أوروبية أوصينية أو أمريكية أو هندية وغيرها مستغلة قوانين الاستثمار والتنقيب عن المعادن والغاز والبترول التي في صالحها (انظر إعلان الانتقال الطاقي عن فتح المنافسة للاستفادة من 361 منطقة معدنية بتافيلالت وفكيك بهدف منح تراخيص البحث والاستغلال المعدني، إضافة لهزالة الأجور ومرونة قانون الشغل ... الخ لنهب خيرات البلاد وامتصاص دماء قوة العمل، فما يسميه النظام حسم قضية الصحراء وإعلان يوم 31 أكتوبر من كل سنة عيدا وطنيا، ما هو في الحقيقة إلا إعلانا عن استعمار جديد، والنظام وجيوشه مجرد حراس للرأسمال الدولي خاصة، بل وخادمه إن اقتضى الحال للقيام ببعض الأعمال القذرة في بعض الدول الإفريقية. فالنظام وأبواقه سيستمرون في إمطار المغاربة بخطابات تشجيع الاستثمار من أجل خلق الثروة وفرص الشغل وتطوير البنيات التحتية، لكن الحقيقة هي أن النظام باع ولازال الوطن للرأسمال الدولي خاصة وفقد استقلالية قراراته السياسية ويستمر في خلق مزيد من التفاوتات الطبقية، فارتفاع عدد المليارديرات وتزايد عدد الفقراء دليل على ذلك.

والسؤال الذي يفرض نفسه، هو كيف تمكن النظام من فرض سياساته اللاشعبية واللاوطنية واللاديمقراطية على المغاربة دون ردود في مستوى القرارات الخطيرة التي يتخذها، التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم إلى درجة التماهي معه في كل القرارات الاستيطانية وآخر دليل هو انخراطه فيما يسمى مجلس السلام الذي يرأسه ترامب عدو السلام، منح وتفويت خيرات البلاد للقوى الامبريالية ضدا على مصالح الشعب المربي الكادح، دعم والتغاضي عن المافيا المخزنية التي تعيث في البلاد فسادا وتقمع الحريات وكل الأصوات الحرة... الخ، أليس هذا دليل على ضعف القوى الممانعة واليسارية خاصة؟ ألا يسائلنا هذا الوضع السياسي من أجل استنهاض الهمم والبحث عن طرق وآليات جديدة لمواجهة هذا الطغيان؟ وإلى متى نبقى نمارس ردود الأفعال عوض اتخاذ مبادرات نضالية فعلية تناسب مستوى الأزمة؟ وكيف مرت ذكرى حركة 20 فبراير دون أن تحرك فينا أي شيء، عدى القيام ببعض الندوات لتبرئة الذمة؟ فالنظام المغربي في كل أزمة يمر منها، يستنجد بالمعارضات الشكلية، لذلك أظن أن الخلل الحقيقي يكمن في المعارضة بمختلف تلاوينها، مما يفرض على كل تنظيم يساري حقيقي تنقية بيته الداخلي وكذلك بناء الجبهة العريضة المطلوبة حتى لا تتكرر النكسات.

تنويه:

في العدد السابق 644 ، الصفحة 6، سقط سهوا اسم كاتب المقال « المغرب اليوم بين الهيمنة السياسية والواقع الاجتماعي والاقتصادي»، الرفيق حسن اوالحاج. لذا نعتذر للرفيق ولقراء الجريدة.

المقاومة الشعبية ومهام الحركة المناضلة المغربية

تاريخ النظام الرأسمالي التبعي بالمغرب طبعته رجات شعبية بدأت متفرقة ومتباعدة، ومع توالي أزمات النظام الرأسمالي العالمي المتتالية الذي اندمج فيه من موقع ضعف وتفاقم التناقضات الداخلية للنظام المخزني، اخذت الهزات الاجتماعية في التوسع لتشمل كل مناطق البلاد، خاصة اطرافه المهمشة، وتستقطب من غالبية الطبقات الشعبية وكل فئاته، أساسا الأكثر تضررا من السياسات النيوليبرالية التفقيرية للمراكز المالية المانحة.

هذه الهبات الجماهيرية، وبالرغم من كل الإصرار والصمود التي ابانت عنه في محطات عديدة، الا انها لم تحقق الشيء الكثير عدا امتلاك الشارع والتغلب على الخوف. وترجع أسباب هذا الفشل المؤقتة في جانب منها الى تشتت الاحتجاجات وموسميتها ولكونها تفتقد للتأطير والتنظيم التي هي من مهام قوى اليسار. فهذا الأخير عجز عن القيام بهذه المهمة لكونه ظل معزولا عن الجماهير مشتتا وضعيفا غير قادر، لحد الساعة، على تجاوز اختلافاته والاشتغال على المشترك بهدف توفير الشوط اللازمة لبناء جبهة شعبية قادرة على صد هجوم التكتل الطبقي المهيمن.

الجماهير الشعبية في مواجهة السياسات التفقير للنظام المخزني

بوتبغى الحسين

يطلق مفهوم «المقاومة الشعبية» على التعبئة والحركات الاحتجاجية التي تطلقها الجماهير المهمشة بهدف تحقيق مطالب اقتصادية/اجتماعية. وقد اتضح من خلال تجارب الشعوب أن هذه التعبئة المفضية للاحتجاجات والمقرونة بمطالب مرتبطة تحسين الأوضاع المعاشية، هي شبيهة بعدوى تنتشر بمناطق العالم التي تتفاقم فيها الازمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي فتحدث كوارث في صفوف الطبقات المفقرة. وعلى رأس هذه الطبقات نجد في الغالب العمال والفلاحون الفقراء والمعدمين والنساء الكادحات وكل طالبي الشغل من خريجي المعاهد والعاطلين وغيرهم، وفي خضم هذا الصراع الذي يتخذ اشكالا مختلفة. ومن مواجهات الاستغلال والعنف والاضطهاد الناتج عن تطبيق السياسات اللاشعبية من طرف الطبقات المهيمنة، تطور الجماهير وعيها الحسي برفض الفقر و«الحكرة» ويدفع بها البحث عن سبل كفيلة بإخراجها من أوضاع البؤس والحرمان الذي تتواجد فيه، فلا تجد من مخرج غير الالتحاق بالشارع للتعبير عن سخطها وغضبها. اما من جهة الطبقات المهيمنة فهي لم تنتظر اندلاع هذه التظاهرات لتواجهها بل شرعت قبل ذلك بالهاء الشعب وتدجينه وزرع التفرقة والفتنة في صفوفه، ولا تتردد لإثنائها عن القيام بأي عمل من شأنه ان يخلخل استقرار الوضع السائد من اللجوء لكل الأساليب واتخاذ التدابير التي من شأنها إخماد أي شرارة تظهر قبل اشتعالها.

النظام الرأسمالي السائد ببلادنا هو نظام رأسمالي تبعي اندمج في إطار النظام الرأسمالي العالمي ويتأثر بكل تقلباته وازماته ويضطر مرغما لتطبيق كل توجهاته والخيارات السياسية والاقتصادية التي ترسمها المنظومة الرأسمالية المعولمة. وفي إطار التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المغربية التي يهيمن فيها تكتل طبقي يضم البرجوازية الكومبرادورية وكبار الملاك العقاريين تشكلت فئة احتكارية تهيمن على كل القطاعات التجارية والمالية والزراعية والمالية وغيرها وتتعايش مع بيروقراطية تضم موظفين وعسكرين اغتنوا بالاستفادة من الريع والنهب. هذا التكتل يجمع بين السلطة والمال ولا يتردد في تطبيق السياسات النيوليبرالية المتوحشة بحذافيرها، بالرغم مما تسببت فيه من تفقير لمعظم طبقات الشعب المغربي بما فيه جزء من الطبقات المتوسطة، وترمي بقسم آخر في البطالة والهشاشة. وقد زاد وضع هذه الطبقات قتامة بعد ان تم الرفع من الضرائب وتقليص الدعم على المواد الغذائية الأساسية والرفع من الأسعار بدءا بالكهربة والمحروقات، كما أجهزت الحكومات المتعاقبة على المرفق العمومي وفتحت المجال للخوصصة واغرقت البلاد في الديون. هذه السياسات التفقيرية نتجت عنها ازمات اجتماعية طبعت تاريخ المغرب سنوات قليلة بعد الاستقلال الشكلي واتخذت وثيرة سريعة بعد العقد الأول من القرن الحالي، أساسا بعد حركة 20 فبراير المجيدة.

في سياق سياسات النهب وتكثيف الاستغلال المتزامن مع الازمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي وتطبيق سياسات القويم الهيكلي، تزايدت بشكل ملفة احتجاجات الجماهير الشعبية. فبعد ان كانت متباعدة زمنيا وعنيفة، بدءا بانتفاضة الدار البيضاء والريف في الستينات من القرن الماضي، اعقبتها وسط الثمانينات هزات اجتماعية بكل من فاس ومراكش وزغنغن بالناظور وكذا بالدار البيضاء فواجهها النظام المخزني بالحديد والنار، ما ترتب عنه سقوط شهداء. اما في العقد الأول من القرن الحالي فقد اتخذ الغضب الشعبي صيغا مختلفة تمثلت في الوقفات السلمية تنظمها تنسيقيات تم تشكيلها ضد الغلاء. هذه الاشكال الاحتجاجية الجديدة ظهرت بالأطراف اي بالمغرب المهمش ومنه إقليم طاطا وبوعرفة وأيضا بمدن صفرو وسدي إفنى، وقد عمت احتجاجات التنسيقيات هذه عددا كبيرا من المدن ودافعها الأساسي كانت هي المطالب الاجتماعية بالأساس. هذه الاحتجاجات عرفت أوجها مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي اي مع حركة 20 فبراير التي تميزت بكونها حراك جماهيري واسع عبأ طبقات اجتماعية مختلفة على الصعيد الوطني وعمرت امدا طويلا نسبيا.

اما المطالب التي رفعتها فقد تعدت ما هو اجتماعي-اقتصادي لتطرح مطالب سياسية، بالرغم من انها لم تتجاوز الأفق الإصلاحي الذي تترجمه الدعوة للإصلاح السياسي والاجتماعي، ويكثفها شعار «حرية، كرامة، عدالة اجتماعية». هكذا اتضح ان الازمة الاقتصادية والمالية للنظام الرأسمالي العالمي، الازمة التي ترافقت مع انفجار قروض الرهون العقارية، قد انعكست على بنية النظام الرأسمالي التبعي بالمغرب وتفاقمت معها التناقضات بين التكتل الطبقي المهيمن وأوسع الطبقات الشعبية المفقرة.

إذا كانت 20 فبراير قد سجلت نقلت نوعية من حيث مطالب الحراكات الشعبية التي تعدت ما هو اقتصادي واجتماعي الى ما هو سياسي، والإطار المحلي الى المستوى الوطني وكذا تجاوز الجماهير الشعبية لحاجز الخوف، فأنها في الوقت نفسه كشفت عن الضعف المزمن الذي تشكو منه قوى اليسار. وقد استغل النظام هذا الضعف وتراجع الحركة التي بقيت بدون هيكلة ولا قيادة، فدفع للالتحاق بصفوفها بعناصر انتهازية، فاستطاع استرجاع المبادرة واحتواء الحراك ما فتح له المجال للاستمرار، كما كان ذي قبل، في سياساته اللاشعبية التفقيرية، فازداد النهب والاستغلال المفرط للطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة والفلاحين والكادحين، كما صعد النظام في القمع وتكميم الافواه. في نفس السياق جرى الفرز في صفوف قوى المجتمع بحيث التحقت أحزاب، كانت حتى الامس القريب محسوبة على الصف الديمقراطي، بصف التكتل المهيمن فشرعت في تقديم خدماتها للنظام بالتصديق وتسويغ كل سياساته، كما سارت القيادات النقابية البيروقراطية في نفس المسار فأخذت في تمييع العمل النقابي والتظاهر بين الفينة والأخرى بالدخول في معارك وهمية بغرض الاستفادة من المزيد من دعم المخزن الذي يقدم لها مكافئات لتخاذلها.

النظام استفاد من هذا الوضع فاندمج أكثر في المنظومة الرأسمالية الامبريالية ولجأ لترضيتها بفتح المجال واسعا لاستثمارات شركاتها العابرة للقارات وابرم الصفقات معها، صفقات إنجاز المشاريع الكبرى التي لا علاقة لها بإنتظارات الشعب، وذلك بالاعتماد على المزيد من الاقتراض. من المشاريع التي انشغل بها النظام بناء الملاعب وانجاز خطوط القطار فائق السرعة وكذا التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم الذي فتح له المجال ليغزو كل القطاعات، بما فيها الحيوية والحساسة، بمبررات جلب الاستثمارات وخلق مناصب الشغل وتوفير المزيد من الدعم لملف الصحراء. لكن مع تفاقم ازمة الرأسمال المالي وانعكاساتها الوخيمة على الرأسمال التبعي بالمغرب والتي عمقها الريع والفساد، شهدت الأوضاع المعيشية لغالبية الطبقات الشعبية ترديات كبيرة، لهذا فلا الأساليب القمعية المختلفة ولا التدجين الذي لم تكف الآلة الدعاية المخزنية من القيام به، استطاعوا ان يسكتوا أصوات وغضب الفئات المتضررة. فقد استمرت نضالات الجماهير الشعبية وكانت قوية وبوثيرة أكثر اكان ذلك بالمناطق التي شرعت مافيا العقار بالاستيلاء على أراضي سكانها ومصادر مياهها او الأقاليم التي تضررت من الفيضانات والزلزال، وقبله من الجفاف الذي استمر لسنوات قبل ان تعقبه الامطار الطوفانية الأخيرة و كذا الشباب المتعلم منه او العاطل الذي جرى تهميشه.

هذه الأسباب مجتمعة كانت وراء خروج فئات واسعة من الشعب للشارع للتعبير عن غضبها وبالمطالبة بحقها في الشغل والسكن والتطبيب المجاني والجيد، من هذه الفئات المعطلين والحركة الحقوقية والعمال ورجال التعليم من كل الفئات وطلبة المعاهد والكليات والنساء السلاليات وسكان الاحياء الشعبية وغيرهم كثير. لكن هذه المعارك تشكوا من نقص عويص، فهي مشتتة معزولة عن بعضها البعض، اكان ذلك في الزمان والمكان، وبقيت في الغالب من دون بوصلة وعجزت عن وضع الاصبع على الأسباب الحقيقية لمعاناتها، وهو الامر الكفيل لإعطائها افقا يدفعها لتشبيك وتنسيق نضالاتها. اما قوى اليسار التي من مهامها تأطير هذه النضالات فهي ضعيفة، معزولة عن الجماهير الشعبية ومشتتة انشغلت بنقط الاختلاف فيما بينها عوض القيام بترتيب الأولويات والدخول في العمل المشترك والالتحاق بصفوف الشعب بغرض تأطيره وتنظيم صفوفه.

قراءة في جانب من تطور المقاومة الشعبية

زهرة ازلاف

إن التدهور الغير مسبوق للأوضاع الاجتماعية للغالبية الساحقة من الشعب المغربي سبب من الاسباب الرئيسية لحدوث الانتفاضات الشعبية التي تمثل لحظة من سيرورات ثورية التي تعيشها بلادنا، سيرورات تعرف موجات المد وفترات من السكون أو الجزر.

ورغم تراجع حركة 20 فبراير المجيدة، فإن شعبنا استمر في الدفاع عن مصالحه ومكتسباته، وشهدت بلادنا نضالات متعددة: حراكات شعبية في عدد من المناطق المهمشة (الريف وجرادة، ميسور...)، نضالات قوية لفئات شعبية مختلفة وطويلة النفس للطبقة العاملة (مكناس، طنجة...) وشغيلة التعليم، نضالات الفلاحين/ت ضحايا نزع اراضيهم من طرف المافيات العقارية، نضالات ضد مطالب مشروعة: الصحة، الشغل...وضد العطش، نضالات سكان الأحياء الشعبية من أجل السكن اللائق وضد الإفراغات...احتجاجات اجتماعية متفرقة.

فهذه النضالات إذن امتداد واستمرار وتطوير لحركة 20 فبراير المجيدة التي كسرت صورة الشارع المتوجس، ووسعت هامش الجرأة في التعبير، ودفعت كثيرين إلى إعادة التفكير في معنى المشاركة السياسية.

أن لحظات التغيير الكبرى لا يزول مفعولها، لأنها قد تعود بأسماء جديدة وفي سياقات مختلفة ولنا في نضالات فكيك، عمال/ت سيكوميك (مكناس)، عمال/ت نماطيكس(طنجة)... جيل زيد... خير مثال على ذلك.

في مدينة فكيك (الشرق المغربي)، خرجت ساكنة واسعة بقيادة نساء احتجاجًا على قرار المجلس الجماعي تفويت تدبير قطاع الماء الصالح للشرب إلى شركات خاصة، ما رأين أنه تهديد مباشر لأمنهم المائي ولقيمته التاريخية والاجتماعية في الواحة. الاحتجاجات جعلت قضية الماء وحقوق السكان موضوعًا نقاشا وطنيًا. اكدت مطالبها على إلغاء قرار التفويت وتدبير الموارد بشكل تشاركي وحضري. ان نساء فكيك تمثّلن نموذجًا فريدًا من النضال الاجتماعي ـ مدفوعًا بالقيم الثقافية والحقوق الأساسية (الماء) وأدوارهن التاريخية في المجتمع. رغم الزخم الرمزي، يمكن رصد الطابع المحلي للحراك: ظل مرتبطا بقضية الماء في فكيك دون امتداد قوي إلى شبكات وطنية. الوضع الاجتماعي للمنطقة (الهجرة، قلة فرص الشغل) يحدّ من القدرة على الاستمرار في الاحتجاج طويلا.

غياب تقاطع نضالي واسع: لم يتحول الحراك إلى حركة نسوية مطلبية شاملة (مثل قضايا الشغل، الصحة الإنجابية، التمثيلية السياسية)، بل بقي مطلبه محددًا.

يمكن فهم حراك نساء فكيك كجزء من موجة احتجاجات اجتماعية عرفها المغرب منذ حراك الريف، حيث لعبت النساء أدوارًا متقدمة أيضا.

نضالات قطاع النسيج في المغرب تُعد من أبرز أشكال الحراك العمالي، نظرا لأهمية القطاع في الاقتصاد الوطني وكثافة اليد العاملة، خاصة النساء (نضالات عمال سيكوميك بمكناس، نماطيكس... بطنجة). يخوض عمال/ت في قطاع النسيج نضالات لتحسين بعض شروط العمل، الضغط من أجل احترام الحد الأدنى للأجور والتصريح بالعمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولتحسين شروط السلامة المهنية في الوحدات الإنتاجية. مما مكن من تعزيز الوعي النقابي، وبما أن أغلب العاملين في القطاع نساء، فقد ساهمت النضالات في تمكين المرأة العاملة وإبراز قضاياها (التحرش، التمييز...). هناك معيقات ومحدودية هذه النضالات: التشتت، العفوية، ضعف التأطير النقابي في بعض الوحدات الانتاجية، والطابع المحلي والموسمي للاحتجاجات، غالبا ما تكون الاحتجاجات مرتبطة بمشاكل آنية داخل مصنع معين، دون تنسيق وطني شامل. ومما يحد من استمرارية الاحتجاجات هو غياب التنظيم لتوحيد النضالات.

ان ضعف وتشرذم القوى الممثلة لمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات يرجع بالأساس الى القوى المناضلة التقدمية التي تعيش فترة من التراجع والضعف، فإذا ظلت هذه القوى المناضلة مشتتة، فستظل عاجزة على تأطير وتوحيد هذه النضالات وجعلها تصب في النضال من أجل تحقيق التحرر الوطني والبناء الديمقراطي

كما ان الحركة النقابية تعيش أزمة عميقة: تشرذم وطغيان البيروقراطية، وتعاني أغلب التنظيمات الذاتية المستقلة عن المخزن من التضييق والقمع ...

لعل أهم النواقص التي اعترت استمرارية النضالات الاجتماعية بالمغرب (حركة 20 فبراير، حراك الريف...) هو غياب حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات. لذلك تتمثل أهم المهام في بناء هذا الحزب لإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وانفتاحها على الأفق الاشتراكي.

إن المرحلة الحالية هي مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، أي النضال من أجل التحرر من هيمنة الإمبريالية والكتلة الطبقية السائدة وإقرار نظام ديمقراطي تكون فيه السلطة والسيادة بيد الشعب. إنها مرحلة تستدعي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

مارس 2026

تصور حزب النهج الديمقراطي العمالي ومساهمته في المقاومة الشعبية

علال الجديد

الأزمة الاجتماعية الخانقة بالمغرب لم تعد مجرد مؤشرات اقتصادية مقلقة، بل أصبحت واقعا يوميا يعيشها ملايين المغاربة في الشغل ،في التعليم والصحة ،والسكن والقدرة الشرائية. إنها أزمة بنيوية مركبة، تتداخل فيها الاختلالات الاقتصادية مع الأعطاب السياسية، وتنعكس في اتساع الفوارق الاجتماعية وتراجع الثقة في المؤسسات.

ومن ملامح هذه الأزمة، ارتفاع معدلات البطالة خاصة وسط الشباب وحاملي الشهادات، وانتشار الشغل غير المهيكل، والعمل المؤقت والعمل بعقود هشة في ظل غياب حماية اجتماعية فعلية. تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار خاصة المواد الأساسية وتحرير أسعار المحروقات ،يقابله جمود في الأجور وضعف الحد الأدنى للأجور مقارنة بكلفة المعيشة. والتضخم يدفع المزيد من الأسر نحو الهشاشة سواء داخل الطبقات الوسطى أو الفقيرة بينما تتعاظم الأرباح في القمة.

كما تتجلى بوضوح ملامح الأزمة في تدني الخدمات العمومية ،فالتعليم يعاني من خصاص في الموارد والبنيات وخصخصة مقنعة عبر التعاقد، أما القطاع الصحي ،فرغم ورش « التغطية الصحية الشاملة» مازال يشكو من ضعف البنية الاستشفائية وللولوج للعلاج أصبح بالنسبة لمناطق واسعة خاصة في القرى والمداشر ومناطق الهامش مكلفا وغير ممكن. وما زاد من احتداد الأزمة امعان الكتلة الطبقية السائدة في إفقار الشعب وتحميله نتائج أزماته المتكررة . حيث عمد إلى خصخصة قطاعات استراتيجية، الاجهاز على صندوق المقاصة ،تحرير سعر المحروقات ،وضرب مكتسبات الشغيلة في التقاعد ،تمرير قانون الاضراب بما يخدم الباطرونا واطلاق يدها لاستغلال العمال والكادحين وحرمانهم من أدوات دفاعهم الذاتي باسم المرونة في سوق الشغل وهو ما يعني المزيد من الهشاشة والبطالة والفقر خاصة في الوقت الذي وصلت فيه الحركة النقابية الى مستوى خطير من الضعف بفعل هيمنة البيروقراطيات النقابية وتواطؤها مع المخزن وعجز التوجه الديمقراطي داخل هذه النقابات في دمقرطة العمل النقابي وتوحيد النضال النقابي في أفق بناء جبهة نقابية موحدة وجعله في خدمة الطبقة العاملة.

بشكل عام ،إن جوهر الأزمة العامة في البلاد، يكمن في احتكار السلطة والثروة وحرمان الشعب من حقوقه وتردي الأوضاع المعيشية والحياتية وتشوه حياته الاجتماعية والثقافية وقيمه الأخلاقية وانتشار الجريمة والتخلف والانتهازية والفردانية.

مع احتداد هذه الأزمة ،كان لابد أن تطفو على السطح ،حركات شعبية مقاومة لهذا الوضع المتأزم خاصة بعد خمود حركة 20 فبراير : احتجاجات مهنية، نضالات عمالية، حركات محلية ضد الاقصاء والتهميش ومعارك حقوقية دفاعا عن الحريات العامة. نذكر على سبيل المثال ،حراك منطقة الريف، جرادة، أوطاط الحاج ، زاكورة فكيك و...وقاطني الأراضي السلالية وأراضي أكال بمنطقة سوس وخروج عدة دواوير أخرى للمطالبة بمطالب اجتماعية بالاستفادة من حقها في التنمية وتوزيع خيرات البلاد بين جميع الجهات بطرق عادلة أو المطالبة بالماء والكهرباء. كان أخر هذه الحركات حركة جيلZ هذه الحركات ووجهت بالتسلط وتعرضت لجميع أساليب القمع والارهاب والاعتقال.

في هذا السياق الاجتماعي والسياسي ،يطرح سؤال موقع القوى السياسية الجذرية وعلى رأسها حزب النهج الديمقراطي العمالي ،داخل هذه الدينامية الشعبية بالمغرب.

ينطلق حزب النهج الديمقراطي العمالي من مرجعية ماركسية لينينية تنظر إلى « المخزن» باعتباره تعبيرا عن بنية سلطوية طبقية تحمي مصالح الرأسمال الكبير والريع ، وترى في الصراع محركا أساسيا للتاريخ ،كما يعتبر نفسه استمرار لمنظمة « إلى الأمام» الماركسية اللينينية وهذه الاستمرارية تمنحه رؤية ايديولوجية واضحة تؤكد على ضرورة بناء « الحزب المستقل للطبقة العاملة» كأداة لقيادة النضال ضد الهيمنة المخزنية . وانطلاقا من هذا المنظور ،يرى الحزب أن الأزمة الحالية هي نتيجة طبيعية لطبيعة السلطة وخياراتها الاقتصادية. لذا اتخذ الحزب في مؤتمره الخامس قرارا جريئا بالإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وما يتطلب ذلك من تعبئة .لذا يساهم الحزب في تأطير عدد من المعارك الاجتماعية ،خاصة داخل القطاعات العمالية والنقابية من خلال ربط المطالب الفئوية بالنضال السياسي العام .هذا الربط يسعى إلى تجاوز الطابع المطلبي الضيق نحو أفق تغييري شامل. كما نسجل حضور النهج الديمقراطي العمالي في جبهات الدفاع عن حرية التعبير وحق الاحتجاج ،ومناهضة الاعتقال السياسي وفضح التوظيف للقضاء في مواجهة المناضلين والمناضلات المخالفين للرأي السائد والمعارضين للسياسات والاختيارات اللاشعبية التي تنهجها الدولة ضدا على إرادة الشعب (التطبيع مثلا مع الكيان الصهيوني).كما لا يتوانى النهج في الدعوة الصريحة إلى تصعيد النضالات العمالية والاجتماعية والشعبية وتوحيدها كآلية أساسية لتغيير جدري للهيمنة المخزنية التي يعتبرها استبدادية وتخدم مصالح الرأسمال الكبير .ويعتبر أن المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للنظام هي مجرد غطاء لتركيز السلطة والثروة في يد الطبقة المهيمنة على حساب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية. كما يكرس الحزب جزء من نضاله لتكثيف وتنويع أشكال النضالات الشعبية بهدف إسقاط التطبيع. ويحرص النهج دائما على دعم ومساندة كل الحركات الاحتجاجية وسعيه الدؤوب إلى تحويل الاحتجاج القطاعي إلى جبهة اجتماعية موحدة تجمع العمال والفلاحين الفقراء والشباب المعطل والنساء وصغار الموظفين حول برنامج حد أدنى: الدفاع عن الحريات الديمقراطية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ،حماية الحق في التنظيم والاضراب، وقف الغلاء ،وضمان خدمات عمومية مجانية وذات جودة. كما أن الحزب لا يكتفي بالتواجد الميداني فقط بل يساهم فكريا في المقاومة من خلال تقديم تحليلات نقدية لطبيعة الدولة. في منشوراته مثل ملف « النظام المخزني : الديمقراطية الشكلية وسبل التغيير الديمقراطي الشعبي « يقوم الحزب بتفكيك بنية « المخزن» التاريخية،ويشرح كيف أن الديمقراطية المقدمة للشعب هي مجرد» ديمقراطية شكلية» تخفي جوهرة استبداديا .هذا التحليل النظري هو في حد ذاته جزء من المقاومة الفكرية التي تهدف إلى فضح آليات الهيمنة وتمهيد الطريق ل» التغيير الديمقراطي الشعبي».

إن النهج الديمقراطي العمالي ووعيا منه بالمسؤولية التي تحملها بكل جرأة ومن أجل إنجاز المهام المنوطة به،يدعو إلى عمل تنظيمي دؤوب داخل الأحياء الشعبية وأماكن العمل والجامعات ، أي التجذر وسط أوسع الجماهير الشعبية والانخراط في كل مبادرات أبناء شعبنا والمساهمة في توجيهها لبناء وعي طبقي نقدي ،ولإعادة الثقة في الفعل الجماعي المنظم.

صحيح أن ميزان القوى الحالي لا يميل لصالح القوى الشعبية لاشتداد القمع ،واليسار يعاني من التشتت ،والعمل النقابي يعاني من أعطاب بنيوية ،لكن هذه الأزمة العميقة التي يعيشها المجتمع المغربي، تفتح في الوقت نفسه ،آمالا جديدة في بناء حركة جماهيرية واسعة.

إن المقاومة الشعبية ،في هذا الأفق ،أصبحت ضرورة تاريخية تفرضها شروط العيش الكريم والعدالة الاجتماعية. إنها معركة من أجل الكرامة ،ومن أجل توزيع عادل للثروة، ومن أجل دولة ديمقراطية حقيقية يكون فيها الشعب المصدر الفعلي للسلطة .

قد يبدو الطريق طويلا وشاقا، لكن البديل عن المقاومة هو الاستسلام لمنطق التغول والاحتكار .وبين الاستسلام والنضال ،تختار الشعوب دائما ،في لحظات الحسم، طريق الكرامة.

لكن طريق الكرامة لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق العمل الوحدوي المشترك لكافة القوى الحية بالبلاد التواقة للتحرر والانعتاق وبناء جبهة اجتماعية موحدة واسعة مناهضة للاختيارات الاقتصادية والسياسية المجحفة في حق الشعب المغربي .ومن المداخل الحالية الممكنة تفعيل الجبهة الاجتماعية وفق ما جاء في أرضية تأسيسها وانخراط جميع القوى في الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع والقيام بمبادرات وحدوية مشتركة قطاعيا (الشباب ،حقوق الإنسان ،العمل النقابي ،الحركة الطلابية والنسائية ...) أو حول قضايا معينة ،خاصة التنسيقيات للدفاع عن الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والشبكة الديمقراطية للتضامن مع الشعوب.

لقد أتاح التاريخ لقوى اليسار لحظات سياسية من أجل تعديل ميزان القوى بشكل كبير ،إلا أن أداءها السياسي و التنظيمي كان متواضعا مما فوت علينا تلك الفرص الضائعة. رغم ذلك، المستقبل واعد إن استطعنا استخلاص دروس التاريخ التي نعتبرها بوصلتنا.

في المشهد الفلسطيني المفتوح ...

إعادة تشكيل المعادلة الفلسطينية - الإسرائيلية

يتشكل مشهد فلسطيني معقّد في ضوء التطورات الأخيرة، حيث يتداخل فيه الميداني بالسياسي، ويطغى عليه تصور إسرائيلي معلن أو مضمر بأن ميزان القوة يميل لصالحه، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. هذا التصور ينعكس في السياسات الحكومية، وفي إدارة الصراع على الأرض، وفي الخطاب الموجّه للداخل الإسرائيلي وللمجتمع الدولي.

محمد أبو شريفة

إعادة تعريف "النصر" وتجميد المرحلة الثانية في غزة

تتجه الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة صياغة أهدافها بعد جولات القتال والهدن المؤقتة. والتي لا ينفصل سياقها عن المرحلة الثانية من خطة ترامب وقرار مجلس الأمن الدولي (2803) والتي تنص على الانسحاب الإسرائيلي شبه الكامل من قطاع غزة ورفع الحصار وفتح المعابر وإدخال المساعدات دون قيود أو شروط. لكن وفقاً للرؤية الأميركية – الإسرائيلية فإن المرحلة الثانية تهدف إلى تنفيذ مخطط التهجير وتصفية القضية الفلسطينية ارتباطا بأربعة عناوين الأول: فتح معبر رفح، والثاني: اللجنة التنفيذية لإدارة قطاع غزة – لجنة التكنوقراط-، والثالث: خطة كوشنير لإعمار غزة، والرابع: "مجلس السلام" وإعادة تشكيل النظام الدولي. هذه العناوين الأربعة تتقاطع عملياً مع ما يريده نتنياهو من المرحلة الثانية وهو ذاته الذي أراده في المرحلة الأولى بالإضافة إلى إصراره على نزع سلاح المقاومة والمماطلة في الانسحاب من المنطقة الصفراء إلى الخط الأحمر. ومن خلال تصريحات نتنياهو خاصة بعد الموافقة على فتح معبر رفح في (2/2/2026)، نستنتج أنه كان يريد من هذا الإجراء ضمان السيطرة الأمنية على غزة من الجهة الجنوبية، والتحكم بحركة المسافرين ومنح الأولوية للمغادرين وتقليص أعداد العائدين بهدف تهجير الفلسطينيين من القطاع. أما العنوان الثاني فهو يضعنا أمام تساؤلات عديدة تتمحور حول وظيفة لجنة التكنوقراط والمندوب السامي ملادينوف وعلى أية قوانين ستباشر أعمالها هل على القانون الفلسطيني أم على قوانين مختلفة، ومن هي مرجعيتها هل السلطة الفلسطينية أم فصائل المقاومة في غزة، وكيف ستتعامل مع غزة هل كجزء من الكيانية الفلسطينية الموحدة أم ستكون منفصلة عن الضفة الفلسطينية، وهل مسألة الأمن الداخلي في غزة ستكون مسؤولية هذه اللجنة أم من مهام القوة متعددة الجنسيات؟

وبخصوص العنوان الثالث خطة كوشنير لإعمار غزة والتي من أجلها تم تأسيس "مجلس السلام" المزعوم فهي تستهدف نقل سكان القطاع إلى دول مجاورة تحت ذريعة تحويل قطاع غزة إلى وجهة سياحية عالمية باسم "ريفييرا الشرق الأوسط"، وتالياً إعادة هندسة القطاع ضمن سياق استيطاني إحلالي، وهي خطة اقتصادية وعمرانية من حيث الشكل لكنها سياسية أمنية من حيث العمق و يشترط البدء بتنفيذها نزع سلاح المقاومة.

وفيما يتعلق بالعنوان الرابع "مجلس السلام" وإعادة تشكيل النظام الدولي من بوابة مستقبل ومصير المؤسسات الدولية فهو يشكل تطوراً بالغ الخطورة على القضية الفلسطينية لأنها تنقلها من كونها قضية تحرر وحق تقرير مصير محكومة بقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إلى ملف نفوذ يدار ضمن تفاهمات القوى الكبرى، وإعادة صياغتها كمسألة إنسانية – اقتصادية (مساعدات ومعونات، برامج ومشاريع، خطط تهدئة) لا كقضية سياسية. وفي هذا الإطار تفرّغ المرجعيات القانونية الدولية (القرار 194 ، 242، 338، حق العودة، عدم شرعية الاستيطان) من مضمونها التنفيذي وتتحول إلى أرشيف سياسي بلا قوة إلزام، فالمجلس المزعوم بوصفه هيكلاً فوق أممي يسمح بإعادة تعريف "السلام" لا باعتباره إنهاء للاحتلال بل باعتباره إدارة دائمة للصراع بما يضمن أمن "إسرائيل" واندماجها الإقليمي مقابل ضبط الفلسطينيين اقتصادياً وأمنياً.

والحديث عن تنصل أو تأجيل للمرحلة الثانية من ترتيبات ما بعد الحرب يعكس صراعاً داخلياً بين تيارين أحدهما يدفع نحو استكمال الأهداف العسكرية إلى أقصى مدى. والآخر يفضّل إدارة الصراع ضمن ترتيبات أمنية طويلة الأمد دون الانخراط في استحقاقات سياسية كبرى.

ضمن تصور "المنتصر"، ترى حكومة العدو أن أي انتقال إلى مرحلة سياسية يجب أن يمر عبر شروط أمنية صارمة، تشمل إعادة تشكيل الواقع الأمني في غزة وضمان تفكيك القدرات العسكرية للفصائل. لكن هذا التصور يصطدم بواقع إنساني كارثي وضغوط دولية متزايدة، وبسؤال جوهري حول الجهة التي ستتولى إدارة القطاع فعلياً.

الضفة الغربية - تثبيت الوقائع بالقوة

تشهد الضفة تصعيداً مركباً يتجلى في ثلاثة مسارات متوازية، الأول يتمحور حول قرارات مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان وإعادة الهيكلة الإدارية، حيث تمضي حكومة الإحتلال في خطوات إدارية وقانونية تهدف إلى توسيع السيطرة على الأراضي، سواء عبر إعلانها "أراضي دولة"، أو المصادقة على مخططات استيطانية جديدة، أو شرعنة بؤر استيطانية قائمة. وذلك بإعادة تفعيل آليات الاستملاك الحكومية، وفرض تطبيق القانون الإسرائيلي، ونقل صلاحيات إدارية في الخليل وبيت لحم إلى دوائر مدنية إسرائيلية. وذلك بنشر سجلات الأراضي في الضفة ورفع القيود عن بيع الأراضي لغير الفلسطينيين، وإلغاء قيود تعود إلى فترة الإدارة الأردنية كانت تحظر نقل الأراضي إلى غير الفلسطينيين.

حزمة الإجراءات التي أقرها المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي يوم (13/2/2026)، ليست إعلاناً رسمياً لعملية الضم لكنها بمثابة توسيع نطاق سلطة "إسرائيل" في الضفة الغربية بشكل ممنهج بما يعيد تعريف العناوين الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والقانونية التي كانت من المفترض أن يقوم عليها مفهوم الدولة الفلسطينية المستقبلية. والإبقاء على خاصية أن الضفة الفلسطينية ليست مضمومة رسمياً بل يتم التعامل معها بمنطق عسكري ما يعني أن القرارات لا تحتاج إلى تصويت في الكنيست، ويترك تنفيذها بأوامر عسكرية ميدانية وفقاً للكفاءة وبعيداً عن الاصطدام مع التشريعات والقوانين.

هذه الإجراءات لا تُقدّم إسرائيلياً كخطوات توسعية فحسب، بل كجزء من "ترتيب أمني دائم" يهدف إلى التمهيد للسيادة الكاملة- بحسب الرواية الرسمية – وذلك بحجة منع تكرار سيناريوهات أمنية مشابهة لغزة في عمق الضفة.

في هذا السياق، تتعزز قناعة لدى أطراف في الحكومة بأن اللحظة الإقليمية والدولية تتيح فرض وقائع يصعب التراجع عنها مستقبلاً، مستندة إلى انشغال العالم بأزمات كبرى أخرى، وإلى محدودية ردود الفعل العربية الرسمية. حيث وصف وزير المالية الصهيوني سموتريتش اللحظة بأنها "دفن لفكرة الدولة الفلسطينية"، معتبراً إياها يوماً تاريخياً لمستوطنات "يهودا والسامرة". أما المسار الثاني يتعلق بتصاعد هجمات المستوطنين ضد القرى الفلسطينية، بما يشمل الاعتداء على الممتلكات والأراضي الزراعية والطرق. وغالباً ما تُقرأ هذه الهجمات فلسطينياً ودولياً باعتبارها جزءاً من سياسة "ضغط مجتمعي" تهدف إلى دفع السكان نحو النزوح التدريجي من مناطق مصنفة (ج)، أو إلى خلق بيئة طاردة للفلسطينيين.

ويجري التعامل مع هذه الأحداث بخطابين متوازيين في داخل الكيان: خطاب رسمي يدين "أعمال العنف الفردية"، وخطاب سياسي داخلي يرى في المستوطنين "خط دفاع أول" عن المشروع الاستيطاني، ما يحدّ من أي مساءلة حقيقية أو ردع فعلي. ويؤكد المسار الثالث على تواصل حملات الاعتقال في مدن ومخيمات الضفة، تحت عنوان "إحباط البنية التحتية للإرهاب". لكن من زاوية فلسطينية، تُعد هذه الحملات جزءًا من إدارة أمنية يومية تهدف إلى تفكيك أي قدرة تنظيمية أو شعبية على المواجهة. كما أن ارتفاع أعداد المعتقلين يعمّق الاحتقان الشعبي، ويزيد الضغط على السلطة الفلسطينية التي تجد نفسها بين التزاماتها الأمنية والتآكل المتزايد في شرعيتها الداخلية.

نستنتج من حيثيات المشهد الفلسطيني أن الساحات ليست منفصلة عن بعض من حيث إيقاع الأحداث، فالضفة متشابكة مع فضاء غزة، والمؤشرات الاستراتيجية في ساحة يسمع صداها في الساحة الأخرى. لغة القتل والتدمير والتهجير واحدة في كلتا الساحتين فلم تتوقف حرب الإبادة الإجرامية منذ سنتين في غزة والتي أسفرت عن استشهاد أكثر من 72 ألف فلسطيني مدني وسط دمار واسع ومعاناة مأساوية بالنزوح والتشرد، وبموازاة ذلك قتلت "إسرائيل" أكثر من ألف فلسطيني في الضفة وأصابت أكثر من عشرة آلاف بجروح مختلفة واعتقلت نحو عشرين ألفا وهجرت 33 تجمعاً سكنياً وأبعدت عشرات الآلاف من 3 مخيمات للاجئين نور شمس وجنين وطولكرم. وسط تزايد أعداد المستوطنين ليبلغ نحو 730 ألف مستوطن.

وتقول خلاصة المشهد بأن ثمة واقعا مزدوجا يتشكل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث هنالك مسار تثبيت وقائع ميدانية في الضفة عبر الاستيطان والمصادرات والاعتقالات، ضمن تصور أمني-سياسي يعتبر أن ميزان القوى يسمح بفرض معادلة جديدة. ومحاولة ما بعد الحرب في إدارة قطاع غزة وفق شروط المنتصر، مع تجنب التزامات سياسية قد تعيد طرح مسار تفاوضي شامل. لكن هذا التصور الإسرائيلي بـ"الانتصار" يظل هشاً أمام حقائق ديموغرافية وسياسية وإنسانية عميقة. فاستمرار غياب أفق سياسي، وتآكل شرعية الأطراف المحلية، وتصاعد الغضب الشعبي، كلها عوامل قد تعيد إنتاج دورة جديدة من التوتر، ما يجعل المشهد مفتوحاً على احتمالات متعددة تتراوح بين تثبيت الأمر الواقع لفترة طويلة أو انفجار جديد يعيد خلط الأوراق.

عن منصة تقدم الكويتية

الدفاع عن كوبا، مساندة للسلم العالمي

يوم 30 يناير 2026 قامت حكومة الرئيس ترامب بنشر مرسوم رئاسي ضد كوبا وهو في نفس الوقت موجه ضد كل الدول التي لها علاقة تجارية مع جزيرة كوبا. ومعلوم انه منذ 65 سنة وجمهورية كوبا الابية تواجه الاثار الوخيمة للحصار الاقتصادي الأمريكي، هذا الحصار الذي قاومه الشعب الكوبي بعزم قوي وبصمود اسطوري. وكانت الأهداف المرسومة له، الخفية منها والمعلنة، هي خنق وتفقير الشعب والدفع به لكي ينتفض ضد القيادة الشيوعية بالجزيرة. فالحصار الاجرامي والقاسي كان وراء النقص الكبير في الموارد لدى السكان وتسبب لهم في صعوبات لا تحصى ورغم كل ذلك فالشعب الكوبي تحمل بكثير من العزم والإرادة القوية كل هذه المتاعب والتف حول قياداته ورموزه الوطنية.

الحصار الأمريكي هو حصار اقتصادي وتجاري ومالي فرضته امريكا على كوبا لان هذه الأخيرة منعت على الشركات الامريكية او الشركات التي تمت هيكلتها وفق القانون الأمريكي وايضا المملوكة منها لمواطنين أمريكيين القيام باي تبادل تجاري معها. لهذا السبب بالضبط تم فرض هذا الحصار وذلك منذ 3 فبراير 1962 أي اعقاب التأميم الذي أدى الى مصادرة الشركات الامريكية، واليوم لا يزال هذا الحصار ساري المفعول ما يجعل منه أطول حصار في العصر الحديث يطال دولة ذات سيادة، هذا رغم انه منذ سنة 2000 تم استثناء بعض المواد الغذائية من الحظر. كما انه في ولاية أوباما تم الترخيص لكوبا لتصدير الدواء وان بقيت لاتزال خضاعة لعقوبات ثقيلة، ومعلوم ان الولايات المتحدة الامريكية هي المورد الأول لكوبا بالمواد الغذائية بما يعادل 35 الى 45% من هذه المواد. غير انه بعد أوباما دخل ترامب للبيت الأبيض كرئيس للولايات المتحدة الامريكية فوضع نهاية لهذا الانفتاح النسبي ولهذا التخفيف من العقوبات بحيث في ولايته الأولى تم إقرار 140 عقوبة جديدة على جزيرة كوبا وأعاد وضعها ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب.

فلماذا يا ترى اخذ ترامب وفريقه الحكومي ينصبون العداء للجمهورية الكوبية ووضعوها هدفا لتهجماتهم وعدوانهم؟ فغداة الاعتداء على دولة فينزويلا واختطاف رئيسه الشرعي وزوجته بتهمة الاتجار في المخدرات، قام دونالد ترامب بزيادة الضغط على جمهورية كوبا الاشتراكية وهدد الدول التي تتعامل مع هافانا وتقوم ببيع النفط لها على انه سيقوم باستهدافها وذلك بالرفع من الرسوم الجمركية على تعاملاتها التجارية، ذلك لان واشنطن تلوم الجمهورية الشيوعية الكوبية بأنها تنسق وتدعم عددا من الدول والمنظمات الإرهابية الدولية وقوى عدوة للولايات المتحدة الامريكية ومنها روسيا والصين وإيران وأيضا حماس وحزب الله. كما تم اتهام كوبا بالعمل على زعزعة استقرار المنطقة بتشجيع الهجرة «غير الشرعية» والقيام بالترويج للأفكار والبرامج والممارسة التي تدخل في إطار التقاليد الشيوعية، هكذا فمنذ اختطاف الرئيس مادورو والوضع جد متوتر بين البلدين. وللحقيقة فالحصار الأمريكي بدأ فعلا منذ أوساط الحرب الباردة واستمر منذ ذلك الحين وجعل الجزيرة الكوبية تعيش تحت الإنعاش بفضل حلفائها من الصينيين والروس وفينزويلا، غير ان الجزيرة، ومنذ جائحة 2020، تجتاز ازمة صعبة تمثلت في انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي وخصاص حاد في المواد الغذائية وفي الأدوية والمحروقات، وقد زاد هذا الوضع سوءا بعد ما شهدته فينزويلا مؤخرا من احداث مؤلمة.

مع عودة ترامب للبيت الأبيض في ولايته الحالية شهدت الجزيرة الكوبية تكثيفا غير مسبوق للحصار المفروض عليها فكانت عواقب هذا التصعيد وخيمة سواء على السكان وعلى القيادة الشيوعية التي تدبر شؤون الجزيرة، الشيء الذي يفسر استنكار وزير الخارجية الكوبي (Bruno Rodriguez) عند تلاوة تقريره السنوي الأخير لما تخضع له الجزيرة من حصار اقتصادي وتجاري ومالي وتصعيد بلغ ابعد الحدود من طرف ترامب. فبعد فترة وجيزة من تنصيبه، اي ساعات قليلة بعد ذلك، أقدم ترامب على إعادة كوبا الى قائمة الدول الراعية للإرهاب، هذه اللائحة التي سبق ان ازيلت منها 6 أيام فقط قبل ذلك، من طرف «دجو بايدن». وبمجرد إعادة ادراجها بلائحة الدول الداعمة للإرهاب خضعت كوبا لحصار مالي واقتصادي وهي التي عانت من مثل هكذا وضع لفترة طويلة، فترتب عن هذا الإجراء ان قطع عنها الوصول للبنوك وللتمويل وكذا الموردين الدوليين وشلت عمليا العديد من العمليات التجارية. ومن قرارات تراب كذلك ان أعاد تطبيق الباب الثالث من قانون «هيلمز-بيرتون» وهو أداة قانونية تم استخدامها بهدف ردع ومعاقبة الاستثمار الأجنبي في كوبا بشكل أكبر وذلك بتوسيع نطاق الحصار ليشمل مستوى القضاء الدولي من خلال عشرات الإجراءات القانونية التي تستهدف، من بين أمور أخرى، السياحة والقطاع البحري والمعدني والبناء وتسليم وتوزيع المواد الطاقية والنقل الجوي والزراعة.

ان التدخل الصارخ الأخير للولايات المتحدة في فينزويلا وطموحها المعلن لحكم نصف القطب الشمالي، تحديدا غرينلاند وكندا مرورا بالقطب الجنوبي بما في ذلك كوبا وبنما والمكسيك وغيره هي أمور تثير الكثير من القلق وفي نفس الوقت توضح ان أمريكا تبدو أكثر غطرسة بل وحشية وفاشية وفي نفس الوقت أكثر دهاء وتكتيكا، على الأقل في هذه الفترة التي تستعد فيها للقيام بتطهير سياسي وعرقي للولايات المتحدة بل للقارة الامريكية برمتها وربما يكون ذلك بداية لشن هجوم على كل شعوب العالم التي تحسبها شعوبا مارقة. ووحدها الشعوب المحبة للسلام إذا تنظمت في جبهة موحدة هي القادرة على وقف الاندفاع الاهوج والخطير للرئيس ترامب، ذلك لان «الترامبية» كتفكير وكممارسة هي اندماج ومزيج من المغامرة والهيمنة وسلوك فاشي. فالهيمنة الامريكية والغربية عموما كما أتضح ذلك عبر التاريخ، هي العدو الرئيسي للتعايش السلمي في العالم، وهذا التوجه العدواني الامبريالي هو بالضبط ما يعبر عنه بشعار «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»(Make America Great Again) الذي يقوم الرئيس ترامب بترديده كثيرا. ولا يخفى على أحد ان شعار ارجاع عظمتها لأمريكا هو الذي رفعه قبله كل من «بايدن» و»كلنتون» وحاولوا كل واحد منهم حسب طريقته وتكتيكه ان يجسده على ارض الواقع، لكن ترامب لديه أسلوبه الخاص فهو يذهب بشكل مباشرة نحو المواجهة العالمية بدء بمنافسي امريكا التاريخيين وهما روسيا وخاصة الصين الشعبية. ومعلوم ان المحور الدفاعي الذي تمثله كل من روسيا والصين هو الممثل للمحرك السياسي-العسكري والاقتصادي للبريكس الذين يحملون معا، وان بشكل غير مباشر، المشروع السياسي-الاقتصادي ان لم يكن العسكري لعالم متعدد الأقطاب.

يتضح من خلال التحركات العدوانية للرئيس ترامب انه يرمي في المقام الاول لتنظيف الجانب الغربي من الكوكب أي بداخل النفوذ الأمريكي المفترض وذلك بهدف اعطاء العم سام أكبر قدر من الامتيازات الاستراتيجية وتمكينه من المواد الأولية كالأتربة النادرة بغرينلاند والممرات البحرية الاستراتيجية بالقطب الشمالي (l'Arctique) والبترول الفينزويلي. في نفس السياق هنالك هدف شبه فاشي، ان لم يكن هو الفاشية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، والمتمثل في القضاء على اليسار الأمريكي، بدء بالمناضلين الشيوعيين الكوبيين ومرورا لليسار الاشتراكي بأمريكا نفسها والحركة البوليفارية بفينزويلا ثم المعتدل لولا وغيرهم، وكل هذا يبرهن كم هي سديدة فكرة لينيني التي تصف الامبريالية بأعلى مراحل الرأسمالية أي بانها الرجعية على جميع الأصعدة، والتي وصفها «لوكاش» بمحاولة لتدمير العقل و هذا لا يعني انعدام لأي عقلانية او منطق في هذا العالم بل غياب لكل الخطوط الحمر بالنسبة لترامب وهذا ما توضحه تصرفات حاليا وهو يشن الحرب على العالم اجمع بما فيه حلفائه من حلف الناتو.

كيف تفكر ماركسياً وأنت تتصفح السوشيال ميديا؟

الشاشة كساحة معركة

في كل يوم، يستيقظ الشاب ليمسك هاتفه قبل أن يشرب قهوته. يتصفح، يضغط، يشاهد، يضحك، يغضب، ثم يضع الهاتف جانباً وقد امتلأ رأسه بآلاف الصور والأفكار والمشاعر — دون أن يسأل نفسه: من صنع هذا المحتوى؟ ولماذا؟ ومن يستفيد؟

السوشيال ميديا ليست مجرد وسيلة تواصل. إنها في جوهرها بنية تحتية اقتصادية وأيديولوجية تخدم مصالح طبقة بعينها. وفهم هذه الحقيقة هو أولى خطوات التفكير الماركسي في العصر الرقمي.

اولا: من يملك المنصة؟ - مسألة الملكية

يبدأ الماركسي-اللينيني من سؤال بسيط لكنه جذري: من يملك وسائل الإنتاج؟

في العصر الرقمي، وسائل الإنتاج هي الخوارزميات، والخوادم، وقواعد البيانات، والمنصات. فيسبوك يملكه مارك زوكربيرغ وكبار المساهمين. يوتيوب يملكه غوغل، الذي يملكه مجموعة من كبار المستثمرين. تويتر — أو «إكس» — اشتراه إيلون ماسك، أغنى شخص في العالم وأحد أبرز المقربين من المنظومة الإمبريالية الأمريكية.

هذا ليس تفصيلاً عابراً. فحين تعرف من يملك المنصة، تفهم لماذا تُروّج بعض الأفكار وتُقمع أخرى. حين تدعو فنزويلا إلى تأميم النفط أو تقاوم إيران العقوبات الأمريكية، تجد أن خوارزميات المنصات تُهمّش الأصوات الداعمة لهذه المواقف، بينما تُضخّم السرديات الغربية التي تصف هذه الدول بالديكتاتورية والإرهاب.

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الرقمي تعني بالضرورة أن هذه الوسائل تخدم المصالح الطبقية لأصحابها.

ثانياً: أنت لست المستخدم — أنت المَنتِج

قال لينين في «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» إن رأس المال في مرحلته الإمبريالية يسعى دائماً إلى تصدير رأس المال واستغلال الأسواق الجديدة. اليوم، السوق الجديد هو بياناتك الشخصية.

حين تتصفح فيسبوك «مجاناً»، فأنت لا تستهلك خدمة — أنت تُنتج بيانات. كل إعجاب، كل تعليق، كل لحظة توقف أمام فيديو، كل بحث — كلها معلومات تُباع لشركات الإعلان. أنت العامل الذي لا يتقاضى أجراً، والمنتَج الذي يُباع في نفس الوقت.

هذه هي فائض القيمة في عصر البيانات: تعمل ساعات وساعات في إنتاج محتوى وبيانات، والربح يذهب لزوكربيرغ وماسك ولا يعود إليك قرشاً واحداً.

ثالثاً: الأيديولوجيا السائدة هي أيديولوجيا الطبقة الحاكمة

كتب ماركس في «الأيديولوجيا الألمانية»: «أفكار الطبقة الحاكمة هي الأفكار السائدة في كل عصر». هذه العبارة، التي كُتبت في القرن التاسع عشر، تجد تجلّيها الأوضح اليوم في السوشيال ميديا.

حين تفتح إنستغرام، تجد ثقافة الاستهلاك: اشترِ، سافر، أظهر، تميّز. حين تفتح تيك توك، تجد محتوى يُدرّبك على التركيز للحظات قصيرة، مما يُضعف قدرتك على التفكير العميق والمستمر. حين تفتح تويتر وتبحث عن فنزويلا، تجد طوفاناً من الأخبار عن «الديكتاتورية» و«الفساد»، بينما تغيّب حقيقة أن الحصار الأمريكي هو الذي خنق اقتصادها.

هذا ليس مصادفة. إنه هندسة اجتماعية ممنهجة. الخوارزميات لا تُقرر عشوائياً ما يظهر لك — هي تُقرر بناءً على ما يخدم مصالح أصحاب المنصة والطبقة الحاكمة التي تتقاطع مصالحها معهم.

رابعاً: الخوارزمية كأداة للحرب الناعمة

تحدّث غرامشي — المفكر الماركسي الإيطالي — عن مفهوم «الهيمنة الثقافية»: الطبقة الحاكمة لا تسيطر فقط بالقوة

العسكرية، بل تسيطر بجعل أفكارها تبدو طبيعية وبديهية لدى الجميع، بما فيهم المستَغلّون.

السوشيال ميديا هي الأداة الأكثر فاعلية في تاريخ البشرية لتحقيق هذه الهيمنة. فهي تصل إلى مليارات الشباب في كل أنحاء العالم، وتشكّل وعيهم دون أن يشعروا بذلك. الشاب في تونس والشاب في كولومبيا والشاب في لبنان يستهلكون في أغلب الأحيان نفس السردية الغربية حول إيران وفنزويلا وروسيا والصين، لأن المنصات التي يستخدمونها تنتج في مراكز القوة الغربية وتعكس مصالحها.

الحرب على إيران لا تبدأ بالصواريخ — بدأت قبل سنوات بحملات تشويه ممنهجة على وسائل التواصل الاجتماعي. كذلك الأمر مع فنزويلا، حيث سبق الانقلاب ثم الإختطاف المحاولة الإعلامية الرقمية لإقناع الرأي العام العالمي بأن شافيز ومادورو «طغاة» يستحقون الإطاحة.

خامساً: كيف تقرأ السوشيال ميديا بعيون ماركسية؟

التفكير الماركسي لا يعني رفض التكنولوجيا أو الانعزال عن العالم الرقمي. يعني امتلاك أدوات التحليل النقدي. إليك بعض الأسئلة التي يجب أن تطرحها على نفسك في كل مرة تتصفح:

١. من يموّل هذا المحتوى؟ هل وراء هذا الحساب أو الموقع تمويل حكومي غربي أو مؤسسات «مجتمع مدني» مرتبطة بالمحافل الرأسمالية؟

٢. من يستفيد من هذه الرواية؟ حين تُقدّم إيران أو فنزويلا على أنهما «دولتا فشل»، من يستفيد من هذا التأطير؟ الشركات النفطية؟ المقاولون العسكريون؟ الحكومة الأمريكية؟

٣. ما الذي غاب؟ التحليل الماركسي يسأل دائماً عما يُخفى لا فقط عما يُقال. ما الذي لا تذكره وسائل الإعلام السائدة حين تتحدث عن عقوبات فنزويلا؟ تُهمل أثر الحصار الاقتصادي على المواطن العادي.

٤. ما علاقة هذا بالصراع الطبقي؟ كل حدث سياسي كبير له خلفية اقتصادية وطبقية. ابحث عنها.

سادساً: من الوعي الزائف إلى الوعي الطبقي

يُميّز ماركس بين «الوعي الزائف» — وهو الوعي الذي تزرعه الطبقة الحاكمة في الطبقات الأخرى لتضليلها — والوعي الطبقي الحقيقي الذي يُمكّن العمال والشعوب المضطهدة من رؤية مصالحها الحقيقية.

السوشيال ميديا في صيغتها الراهنة هي آلة إنتاج الوعي الزائف بامتياز. تجعلك تتعاطف مع المظاهرات الممولة أمريكياً في فنزويلا، بينما تُغفل الحصار الذي يقتل أطفالها. تجعلك تنظر لإيران من خلال منظار التطرف الديني فقط، بينما تُخفي أن المسألة في جوهرها مسألة نفط وسيادة وقدرة على قول «لا» للإمبريالية الأمريكية.

الخطوة الأولى نحو الوعي الطبقي هي التوقف قبل إعادة النشر، والتساؤل النقدي قبل الإعجاب، والبحث في المصادر الموازية والبديلة قبل تبني الرواية السائدة.

سابعاً: الشباب العربي والمغاربي والمعركةُ الرقمية — من المستهلك إلى المناضل

لا يمكن الحديث عن السوشيال ميديا والوعي الماركسي دون الوقوف عند الشباب العربي والمغاربي تحديداً، ذلك الشباب الذي يعيش في منطقة تقع في قلب الصراع الإمبريالي، ويتنفس يومياً تداعيات الهيمنة الأمريكية والصهيونية على المنطقة.

الشباب العربي والمغاربي اليوم هو الأكثر استخداماً للسوشيال ميديا في العالم نسبة إلى عدد السكان، وهذا يجعله في الوقت ذاته الأكثر عرضة للحرب الأيديولوجية الرقمية، والأكثر قدرة — إن امتلك الوعي الكافي — على تحويل هذه المنصات إلى أداة مقاومة حقيقية.

يعيش هذا الشاب تناقضاً حاداً: فهو من جهة يرى بعينيه نتائج السياسات الإمبريالية — من حصار غزة إلى تدمير العراق وليبيا إلى العقوبات على إيران وفنزويلا — ومن جهة أخرى يستهلك محتوى رقمياً يُطبّع مع هذه السياسات ويُقدّمها باعتبارها «دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان». هذا التناقض ليس عفوياً، بل هو نتيجة استثمارات ضخمة تضخها المؤسسات الغربية في إنتاج محتوى عربي موجّه للشباب.

أمام هذا الواقع، يطرح التحليل الماركسي-اللينيني على الشباب العربي ثلاثة أدوار لا غنى عنها: المحلل النقدي الذي يتوقف عن الاستهلاك السلبي ويتحول إلى قارئ ناقد لكل ما يصله. والمنتج البديل الذي يتحول من متلقٍ إلى صانع للسردية المضادة التي تكشف حقيقة الحصار على فنزويلا وتوثق جرائم الاحتلال. والمنظم الجماهيري الذي يستخدم السوشيال ميديا كأداة لبناء شبكات وعي وتضامن تتجاوز الحدود الجغرافية، تماماً كما بنى لينين حزبه الثوري على أدوات عصره.

ما يميز الشباب الثوري اليوم هو امتلاكه أداةً لم تكن متاحة من قبل: القدرة على التواصل الفوري مع شباب المقاومة في كاراكاس وطهران وبيروت وهافانا، وهو ما يُجسّد النداء الأممي الخالد: «يا عمال العالم اتحدوا».

الثورة تبدأ بثورة في الوعي

قال لينين إن الثوري يجب أن يكون «محترفاً»: منضبطاً، مُثقفاً، واعياً بأدوات الخصم. في عصرنا، هذا يعني أن يكون الشاب الثوري قادراً على فهم السوشيال ميديا لا كأداة ترفيه بل كساحة صراع أيديولوجي حقيقي.

استخدام السوشيال ميديا بوعي ماركسي يعني تحويلها من أداة استلاب إلى أداة تنوير وتنظيم. فبدلاً من أن تكون مستهلكاً سلبياً للسردية الإمبريالية، يمكنك أن تكون منتجاً فاعلاً لوعي مضاد يكشف الزيف ويُظهر الحقيقة.

الشاشة ساحة معركة. السؤال: في أي جبهة تقف؟

«الفلاسفة اكتفوا بتفسير العالم بأشكال مختلفة، لكن المهمة الحقيقية هي تغييره.» — كارل ماركس

من شهادة امرأة من مناجم بوليفيا

دوميتيلا باريوس شانغارا

نشأت فكرة هذه الشهادة من وجود « دوميتيلا باريوس دو شنغارا »، في « محكمة السنة العالمية للمرأة »، التي نظمتها الأمم المتحدة والتي عقدت في المكسيك سنة 1975.

إلتقيت هناك بتلك المرأة من الأندز البوليفية. أنها زوجة عامل منجم وأم لسبعة أطفال،وقد أتت إلى «المحكمة « ممثلة « لجنة ربات البيوت في سيغلو 20 « وهي منظمة من زوجات العمال في ذلك المركز لإستخراج القصدير. لقد استحقت، لسنوات نضالها، وللعهد الذي أخذته على نفسها،أن توجه لها الأمم المتحدة دعوة رسمية للمشاركة في ذلك الحدث. كانت المرأة الوحيدة من الطبقة العاملة التي تشارك بفاعلية في « المحكمة « كممثلة لبوليفيا، وتركت مساهمتها أثرا عميقا في نفوس الحضور. ومرد ذلك على الأرجح إلى أن « دوميتيلا عاشت مع النساء اللواتي تحدثت عنهن »، كما قالت إحدى الصحفيات السويديات.

أن هذا العرض، الذي تعتبره دوميتيلا « ذروة « عملها في « المحكمة «، هو صرخة شعب يعاني من الاستغلال. ويظهر أن تحرير النساء مرتبط أساسا بالتحرير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للشعب، وأن مشاركة النساء في هذه العملية، تجب رؤيتها في هذا السياق....

لقد صهرت دوميتيلا في مدرسة الشعب. من عمل ربة البيت اليومي الشاق والروتيني في منطقة التعدين، اكتشفت أن العامل ليس مستغلا وحده، طالما أن النظام يطال ويستغل المرأة وعائلتها أيضا. دفعها هذا إلى المشاركة بفعالية في النضال المنظم للطبقة العاملة. ومع أخواتها عاشت مباشرة هزائم وانتصارات شعبها. وانطلاقا من هذه التجربة تفسر الواقع. كل ما تقوله هو الحياة والتغيير.

لا تدعي دوميتيلا أنها تقدم تحليلا تاريخيا لبوليفيا ولا لتحرك نقابة عمال المناجم، ولا «للجنة ربات البيوت في سيغلو 20 «. أنها ببساطة تحكي الوضع الذي عاشته، كيف عاشته، وما الذي تعلمته كي تتابع طريق النضال الذي ستتوصل الطبقة العاملة والحركة الشعبية من خلاله لتقرير مصيرها.

مع ذلك، هناك شهادات قليلة لرجال ونساء من المناجم ومن المعامل ومن الأحياء الفقيرة أو من الريف، لا يحكي المناضل فيها فقط الوضع الذي يعيشه لكنه أيضا يعي الأسباب والأجهزة التي تخلق هذا الوضع وتحافظ عليه، وينذر نفسه للنضال من أجل تغييره. بهذا المعنى، فإن شهادة دوميتيلا تحوي عناصر تحليل تاريخي بارع وعميق، لأنها أيضا تفسير للوقائع من وجهة نظر شعبية.... مما قالت دوميتيلا: لا أريد أن يفسر أحد، وفي أي وقت، القصة التي سأرويها على أنها شيء شخصي فقط. لأنني أعتقد بأن حياتي ترتبط بشعبي. ما حصل لي يمكن أن يكون قد حصل للمئات في وطني. أريد أن أوضح هذا لأنني أعرف أنه سبق لأشخاص أن قدموا أكثر مني للشعب، لكنهم ماتوا أو لم تتسن لهم الفرصة لكي يعرفوا.

لهذا أقول أنني لا أريد فقط أن أروي قصة شخصية. أريد أن أتحدث عن شعبي. أريد أن أكون شاهدة على كل التجربة التي اكتسبناها خلال سنوات عديدة من النضال في بوليفيا، وأن أساهم بحبة رمل صغيرة، على أمل أن تكون تجربتنا ذات فائدة للجيل الجديد، للشعب الجديد.

أريد أن أقول أيضا أنني أعتبر هذا الكتاب ذروة عملي في محكمة السنة العالمية للمرأة. كان الوقت ضيق لنقول ولننقل كل ما كنا نرغب به. وقد سنحت لي الفرصة لأقوم بذلك الآن.

أخيرا، أريد أن أوضح أن هذا العرض لتجربتي الشخصية مع شعبي الذي يقاتل من أجل التحرير- والذي أدين له بوجود - يجب أن يصل إلى أكثر الناس فقرا، الذين لا يملكون مالا، لكنهم بحاجة إلى بعض التوجيه، نموذجا يمكن أن يخدمهم في المستقبل. من أجل هؤلاء وافقت على تدوين ما سأرويه. لا يهم نوع الورق الذي سيدون عليه، لكن ما يهم هو أن يكون هذا العمل ذا فائدة للطبقة العاملة وليس فقط لأهل الفكر أو الذين يتخذون مثل هذا الإنتاج مهنة لهم....

نحن النساء، رفيقات الرجال ونعمل معهم. لقد تربينا منذ الطفولة على أننا وجدنا للطبخ وللعناية بالأولاد فقط، وأننا نعجز عن تولي أعمال مهمة، وأنه يجب ألا يسمح لنا بالتدخل في السياسة. لكن الضرورة جعلتنا نغير حياتنا. منذ خمس عشرة سنة في فترة واجهت فيها الطبقة العاملة مشكلات عصيبة تنظمت مجموعة من سبعين سيدة يطالبن بإطلاق سراح رفاقهن الذين ألقي القبض عليهم لمطالبتهم برفع الأجور. حصلت السيدات على كل ما طلبنه، بعد عشرة أيام من الإضراب عن الطعام. ومنذ ذلك الحين قررن أن ينتظمن ضمن مجموعة سمينها « لجنة البيوت في سيغلو 20.

منذ ذلك الحين، وهذه اللجنة تناضل مع النقابات وغيرها من تنظيمات الطبقة العاملة من أجل القضايا نفسها. لذلك هاجمونا نحن السيدات أيضا. لقد ألقي القبض على العديدات منا، واستجوبنا وسجنا، وقد فقدنا حتى أطفالنا لأننا نشارك في النضال مع رفاقنا. لكن اللجنة لم تمت. وفي السنوات الماضية شاركت أربعة آلاف أو خمسة آلاف امرأة في تظاهرة دعت إليها قيادتهن.

إن « لجنة ربات البيوت « منظمة كالنقابة، وتعمل تقريبا بالطريقة نفسها. ونشارك أيضا في « اتحاد عمال المناجم « ولنا مركزنا في « نقابة عمال بوليفيا «. ونعمل على أن تصبح أصواتنا مسموعة ونحرص على تنفيذ المهام التي تتبناها الطبقة العاملة.

إن موقعنا يختلف عن موقع الحركة النسائية (التي تطالب فقط بالمساواة بين الجنسين). نحن نعتقد أن تحرر بلادنا إلى الأبد من نير الامبريالية، ونريد أن يكون في السلطة عامل مثلنا، وتكون القوانين والتعليم وكل شيء تحت إشرافه. عندها، نعم ستتوفر لنا ظروف أفضل لنصل إلى التحرر الكامل بما في ذلك تحررنا كنساء.

المهم بالنسبة لنا هو مشاركة الرفيق والرفيقة معا. بهذه الطريقة فقط سنرى أياما أفضل، وسيصبح شعبنا أفضل، وسنوفر سعادة أكثر لكل واحد. لو استمرت النساء في الانشغال في البيت فقط، وبقين على جهلهن للجوانب الأخرى في واقعنا، لن يكون لدينا على الإطلاق مواطنون يستطيعون قيادة بلادنا. لأن الثقافة تبدأ من الطفولة. وإذا فكرنا في الدور الرئيسي الذي تلعبه السيدات كأمهات عليهن إعداد مواطني المستقبل، عندها، أن لم يكن على استعداد فأنهن سيعددون مواطنين عاديين يتلاعب بهم الرأسمالي أو رب العمل بسهولة. لكن، لو سيسن ودربن فأنهن سيلقين أطفالهن منذ الطفولة أفكار مختلفة، وسيكون هؤلاء الأطفال مختلفين.

هذه هي على وجه التقريب الطريقة التي نعمل بها. لقد أظهرت الكثيرات من أخواتي من خلال ما قمن به أنهن يستطعن أخذ ادوار مهمة جنبا إلى جنب مع العامل. وقد أثبتت لجنتنا أنها تستطيع أن تكون حليفا قويا من أجل مصالح الطبقة العاملة. قال أحدهم أن « الرصاصة لا تستطيع قتل أفكار وأمال الشعب «. أعتقد أن هذه حقيقة كبرى. لقد سقط العديدون، وسيسقط العديدون، لكننا نعرف أن تحررنا سيتم ذات يوم وأن الشعب سيصبح في مركز القوة... إن هذا بالطبع لن يقدم لنا كهدية. أنه سيكلفنا الكثير من النضال والدم، كما حصل في بلاد أخرى. لهذا السبب أيضا فأن الاتصال بمن يعيشون في ظل الاشتراكية هو أمر مهم جدا بالنسبة لنا، لنتعرف على مكتسبات شعب قد تحرر من الامبريالية. لا لننقل تجربته، بل لنقارن بينها وبين واقعنا ونعرف إلى أي مدى تستطيع التجارب التي أوصلتهم إلى السلطة المساهمة في قضيتنا. نحاول في بوليفيا أن نفعل ذلك، ولقد تغلغلت الأفكار الاشتراكية بين صفوف الطبقة العاملة لدرجة أنه في المؤتمر الأخير لنقابة عمال بوليفيا، في عام 1970، صوت العمال لقرار يقول بأن « بوليفيا ستصبح حرة فقط عندما تصبح بلدا اشتراكيا «.

نعرف أن هناك نضالا طويلا أمامنا، لكن هذا هو خطنا، ولسنا بمفردنا. كم من الشعوب تناضل أيضا! ولماذا لا نقول ذلك؟ كل شعب يحتاج لتضامن الشعوب الأخرى، مثلنا، لأن معركتنا كبيرة. علينا وأن تمارس الأممية البروليتارية التي تغنى بها عدد كبير من الناس، واتبعتها بلاد كثيرة. تعاني بلاد عديدة أخرى من الاضطهاد وسوء المعاملة والجرائم والمذابح كبوليفيا. وكم هو ممتع أن نعرف أن لنا في الشعوب الأخرى إخوة وأخوات يؤيدوننا، وهم متضامنون معنا، ويعرفوننا أن نضالاتنا ليست معزولة عن بعضها البعض. وهذا التضامن يعني الكثير، ونحن في بوليفيا نعمل دائما على إظهاره.... الخ

> عن الحوار المتمدن. 2014 / 5 / 30
الحركة العمالية والنقابية

«تحت الخوذة» - (2)

ناصر احسايين

أنا عامل بناء مغربي، ابن البادية، من دوار صغير ناءٍ بين الجبال والسهول حيث كانت الأرض أقرب إلينا من المدينة، وأقرب إلينا من الأحلام أحيانًا.

الطفولة: قسوة الأرض ودفء الأم

ولدت في بيت طيني سقفه من القصب. كان أبي فلاحًا بسيطًا، يستيقظ قبل الفجر ليحرث أرضًا لا تملكنا بقدر ما نملكها. عشنا سنوات الجفاف كما لو كانت فردًا من العائلة. المدرسة كانت تبعد كيلومترات، أمشيها حافيًا أحيانًا. كنت أرى في عيون أمي إصرارًا غريبًا؛ كانت تقول لي دائمًا:»القراية هي اللي غادي تبدل حياتك.»

كبرت بين الفقر والكرامة. تعلمت أن أقتسم الخبز، وأن أعمل في الحقول قبل أن أفتح دفتري. لم تكن طفولتي سهلة، لكنها صنعت داخلي عنادًا لا ينكسر.

الجامعة: حلم المدينة

بعد جهد طويل، حصلت على الباكالوريا وانتقلت إلى المدينة لأتابع دراستي في الجامعة. هناك، في مدرجات مكتظة، كنت أشعر أنني أحمل معي الدوار كله. درست بجد، وتخرجت بشهادة جامعية كنت أظنها مفتاحًا لباب واسع.

لكن الباب لم يُفتح.

البطالة: شهادة معلّقة على الجدار

مرّت الشهور، ثم السنوات. أتنقل بين مباريات التوظيف، أملأ الاستمارات، أطرق الأبواب. كنت أعود كل مرة بخيبة جديدة. صرت واحدًا من آلاف الشباب المعطلين، نحمل شهاداتنا كما لو كانت أوراقًا بلا وزن.

كنت أجلس في المقهى أحيانًا، أراقب وجوهًا تشبهني. نتحدث عن الوعود، عن السياسات، عن الأمل الذي يتآكل ببطء. شعرت لأول مرة أن المشكلة ليست فردية، بل أكبر منا جميعًا.

البناء: عرق النهار وكرامة اليد

حين ضاق الحال، لم أجد بدًا من العمل في أوراش البناء. في البداية شعرت بمرارة: كيف لخريج جامعة أن يحمل الإسمنت ويصعد السلالم الخشبية؟ لكنني سرعان ما أدركت أن العمل ليس عيبًا.

تحت الشمس الحارقة، تعلمت معنى التضامن الحقيقي. عامل بسيط يقتسم معك قنينة ماء، وآخر يعينك على حمل الأثقال. كنا نضحك رغم التعب، ونحلم رغم الغبار.

في المساء، كنت أعود منهكًا، لكن رأسي مرفوع. كنت أقول لنفسي:»الشغل شرف، والعيب في الظلم، ماشي في الخدمة» . ...

«ليس من حق العصافير الغناء على سرير النائمين»(محمود درويش).

نورالدين موعابيد

لعل من البداهات أن من يده في النار، ليس كمن يده في الماء؛ فالأول فاعِل منخرط حتى النخاع، يوقر «التصورات المجتمعية الولود»، فتتصالح من ثمة جدلية النظرية والممارسة سعْيا إلى إنصاف إنسانية الإنسان. ومن آلياته الرئيسة أن يكون التغيير هو هدفه الاستراتيجيّ غير مكتف البتة بالإصلاح الذي يُبقي دار لقمان الاستبداد والاستعباد على حالها، بل إن ديدنه هو القراءات الناقدة التي تأبى «أنصاف الحلول». والواقع أن مطلب التغيير يضرب أطنابه في أعماق أعماق التاريخ، إذ يحضر ما أبدعته البشرية من أنشطة اخترقت الحقول جميعها.. أما الآخر فسالب يردد الخنوع والخضوع، فيعطل كفاياته الإبداعية، منتصرا لصون واقع كسيح، موبوء يصادر التأمل والتقويم والنقد، فإذا هو مخاتل، مداهن يبرر علاقات الإنتاج السائدة مهلّلا مكبّرا، فلا يشبع نهمه الوهمُ، وإنما يرتكن إلى الإيهام. هكذا يُقيل خصيصة المجازفة المحسوبة، التي تشد أزرها الجرأة، و يدعمها الطموح، وكأن أذنيه قد أصابهما الوقر، فلم يسمع قول الشاعر أبي الطيب:

«إذا غامرت في شرف مروم
فلا تقنع بما دون النجوم «
ولا قول أبي العلاء:
«وإني وإن كنت الأخير زمانُه
لآت بما لم تستطعه الأوائل «

والظاهر أن الخامل المستسلم لا يتمثل/لا يريد أن يتمثل ما تحمله الذائقة الشعرية من دلالات تبحر به في سماوات لا قبل له بها، كما يتضح من بيتي عنترة:

«لا تسقني ماء الحياة بذلة
بل فاسقني بالعز كأس الحنظلِ
ماء الحياة بذلة كجهنم
وجهنم بالعز أطيب منزل «

ويمكن الاستئناس في الإبانة عن كونية الشاعر بما أبدعه مظفر النواب الثائر، الغاضب، مدافعا عن القضايا الإنسانية المصيرية، بجرأة استثنائية، وبطموح نفيس، في الزمن المعاصر البئيس، فنتبادل معه أنخاب الانتصار، على الابتذال والاستغلال، مما يُدهش ويُنعش، يُمتع ويُقنع.. يقول:

«أيّ مزاح هذا يمزحه الله
فإن كتاب الدنيا صار مملا
ولعل الله يفكر ألا يكمله
ويشرح في دنيا أخرى
.. يا ولدي إن الله قد احتار بعالمه»

إنها صرخات مدوية، عنقودية وانشطارية تخترق الصفيح والصقيع، ضد هذه «الأرض اليباب»، التي لم يعد الله نفسه قادرا على أن يحتويها. ويتبدى مظفر سوداويا «كافكاويًا»، حين يعترف:

«لا شيء هناك في أفق العالم وا أسفاه
سوى بعض بصيص
تخلقه الظلمات
مخافة أن تندلع النار «.

بل إنه يقول إن «هذا الفساد الحضاريّ يلهمه»، فلا يملك إلا أن يحدد رؤياه مستندا إلى ما يسميه Lucien Goldmann :»الوعي الممكن»:

«قسما بالخبز وبالماء والرطب
قسما بتراب أبي
لن أتأخر عن سيف يشهر ضد القمع».

هو ذا الذي ينتزع حقه في «غناء العصافير»، انتزاعا تاريخيا يحتفر في الذاكرة الإنسانية، المناضلة أخاديد بعيدة الغور، تحوّل «البصيص» الذي ذكره الشاعر، إلى وهج.

صبرًا أيتها النفسُ العليلةُ

عبدالله او الشيخ

صبرًا أيتها النفسُ العليلةُ صبرًا
فالدربُ وإن طال ليلُهُ... لا يبقى مُعتمًا دهرًا
أنت التي تهت يومًا في غابة موحشة
غابَة أشجارُهَا وحوش جائعَة
تتربَّصُ بالعابرين
وتنهشُ أجسادَ كل من مرّ بها قهرًا
لا تعذبيني أكثرَ من هذا العناء
ففي صدري جراحٌ
ضاق بها الصبرُ حتى كاد ينكسرَ كالسيفِ قهرًا
رويدا...
فجسدي الذي حمل الأثقالَ سنينًا
صار يطلبُ هدنةً
ويشتهي لحظةَ سكون
تغسلُ عنه غبارَ الطريقِ ومرارةَ السفرِ المرَّا
صبرًا أيتها النفس
فليسٍ كل ليل قدرًا
ولا كل جرح يبقى جرحًا
فربما خلفَ هذه الغابةِ فجرٌ يولد
وربما بعد هذا التيه
نجدٌ في الضوءِ
وطنًا...
ونفتحُ للروح بابًا
كان في القلبِ منذُ البدءِ سرًّا.

عبدالله او الشيخ ...ما أنا بشاعر.

موسى بويهي :

على القوى المناضلة تجاوز خلافاتها والدفع بالعمل الوحدوي من أجل توحيد وتقوية نضالات الحركات الاحتجاجية الشعبية لتحقيق مطالبها المشروعة...

يسعد جريدة النهج الديمقراطي أن تستضيف الرفيق موسى بويهي، أحد الرموز الفاعلة في الحركات الاجتماعية والحقوقية بالمحمدية كمتضامن ومؤازر لضحايا مختلف الخروقات ومناصر للقضايا العادلة. وهو الرئيس الحالي لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية وعضو مكتب فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية... ونشكره الرفيق على تلبية دعوة الجريدة.

تقديم

هل يمكن لك الإشارة بتركيز إلى أهم مظاهر المقاومة الشعبية الراهنة؟

في البداية وقبل معرفة مظاهر المقاومة الشعبية لابد من معرفة أسبابها، هذه الأسباب المرتبطة أساسا وجوهريا بسياسة الدولة المخزنية وحكومتها وتوجهاتها اللاوطنية واللاشعبية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يمكن إجمالا حصر تلك السياسات فيما تعانيه الطبقات والجماهير الشعبية من سياسة التفقير والقهر والاستغلال والإقصاء والتهميش، وهي كلها تندرج ضمن سياسة الإستبداد.

من هنا وحسب الحتمية التاريخية والاجتماعية فإن إفرازات ونتائج وتحصيل حاصل تلك السياسة لن تكون سوى المقاومة الشعبية الراهنة ضدها.

أما بالنسبة لمظاهر وتجليات هذه المقاومة فهي ما تشهده الساحة الوطنية من احتجاجات شعبية اجتماعية ضد غلاء المعيشة وتدهور الخدمات الاجتماعية واستفحال البطالة ومن خلال حركات مطلبية سياسية ونقابية وحقوقية للتصدي للهجمة الشرسة للدولة المخزنية على الحقوق والحريات والمكتسبات بشكل غير مسبوق، إضافة الى نشاط واسع على وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن مطالب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية.

ويمكن كذلك وبتركيز الإشارة الى أن من المظاهر الأخرى للمقاومة الشعبية الراهنة وهو التضامن مع القضية الفلسطينية من خلال وقفات ومسيرات بصفة دورية بمختلف المدن للتعبير عن موقف الشعب المغربي الثابت المناصر لحقوق الشعب الفلسطيني، والرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم، والمطالب بوقف العدوان الصهيوني الاجرامي الهمجي.

ومن المظاهر الأخرى للمقاومة الشعبية الاحتجاجات الفئوية والاجتماعية المستمرة على سبيل المثال لا الحصر تنسيقيات الممرضين والأساتذة والمتقاعدين والنضالات العمالية المختلفة المطالبة بتحسين ظروف العمل والأجور والعدالة الاجتماعية والمنددة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية اللا شعبية واللا ديمقراطية موازاة مع المقاومة الرقمية والسياسية المتمثلة في اطلاق حملات عبر وسائط التواصل الاجتماعي لنشر الوعي والتضامن مع مطالب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والشباب وضحايا البطالة والهدم ونزع الأرض والتشريد وكذا قمع الحريات والحقوق والمكتسبات حيث ان هذه التراكمات فجرت الغضب الشعبي العارم خلال سنة 2025 المتمثل في خروج جيل زيد في احتجاجات شبابية حاشدة للتنديد بتدهور خدمات الصحة والتعليم والتفاوت الطبقي الصارخ والفساد، وغلاء المعيشة والمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. لكنها ووجهت بقمع شديد من طرف الدولة المخزنية.

ما هي أهم الأسباب التي فجرت غضب العديد من الفئات الشعبية؟

تتجلى اهم الأسباب التي فجرت غضب العديد من الفئات الشعبية كحركة 20 فبراير المجيدة والحركات الاجتماعية المختلفة وحركة جيل زيد خلال سنة 2025 وغيرها في استمرار واستفحال الأزمات الاقتصادية والمعيشية نتيجة الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللاوطنية واللاشعبية السائدة للدولة المخزنية المنتجة للاستبداد والفساد والبطالة والفقر والتهميش والحرمان والتشريد والفوارق الاجتماعية والطبقية وسوء الخدمات العمومية المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليمية وشعور الفئات الشعبية بالظلم والقهر وغياب العدالة الاجتماعية ونهب الثروات واعتماد الدولة المخزنية على المقاربة الأمنية من خلال عمليات القمع والتدخلات العنيفة من قبل قوات الأمن لقمع الاحتجاجات السلمية المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وكافة حقوق الانسان للجميع.

ومما يزيد الامر تعقيدا اصرار الدولة المخزنية على استثمار الميزانيات في البنية التحتية الرياضية بدلا من تحسين الخدمات الأساسية كالسكن، والصحة، والتعليم، والشغل.

كعضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيس فرعها بالمحمدية كيف ترى دور الحركة الحقوقية وطنيا في الواقع الراهن؟

تقوم الحركة الحقوقية وطنيا في الواقع الراهن بأدوار محورية بخصوص الحماية والنهوض بحقوق الانسان بشكل عام رغم الحصار والتحديات والتعقيدات المختلفة وذلك من خلال رصدها للانتهاكات التي تطال حقوق الانسان والنضال من اجل حمايتها وتعزيزها عبر الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها والمرافعة لتطبيق المعايير الدولية وحماية حقوق الفئات الهشة كالنساء، والأطفال، والمهاجرين، واللاجئين.

حيث رغم سياسة الدولة المخزنية المبنية على القمع والتضييق والحصار ومناهضة وانتهاك حقوق الانسان من خلال ما يطال الجمعية من المنع والحرمان من وصولات الإيداع ومن استعمال القاعات العمومية ومن الاستفادة من المنح العمومية وتصعيد الضغط على الحركة الحقوقية المناضلة. لكن رغم كل ذلك فان الجمعية المغربية لحقوق الانسان تناضل ودون كلل من اجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية وحقوق الانسان للجميع وتتبع الأوضاع الحقوقية ورصدها على الصعيد الوطني مع مؤازرة الضحايا وإعداد تقارير دورية ونشر الوعي بقيم حقوق الانسان وتعزيز النقاش الوطني العمومي حول الديمقراطية وحقوق الانسان ببلدنا والمرافعة والتأثير في السياسات العمومية.

كعضو في المكتب المحلي لفرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية، هل لك نصيحة للأعضاء وللعضوات في إتجاه تقوية دور الفروع في تأطير الحركات الاحتجاجية وتصليب التنظيم محليا؟

باعتباري مناضل بصفوف النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية وبحكم نضالي الى جانب رفيقاتي ورفاقي سواء في الجبهة الاجتماعية المغربية بالمحمدية والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وعبر تنسيق الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية الديمقراطية بالمحمدية وفي اطار الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية فان نصيحتي للرفيقات والرفاق وهي بشكل عام النضال الى جانب كل الضحايا المتضررين من السياسات والتوجهات اللاوطنية واللاشعبية وضرورة وأهمية التواجد الميداني المباشر المنظم والمنتظم والانصات لمطالب الضحايا المشروعة وتشجيعهم على المقاومة الشعبية عبر ادواتهم الذاتية للدفاع عن حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

فالتجذر في صفوف الطبقة العاملة وعموم الكادحين والعمل بإخلاص ونكران الذات والتضحية والتحلي بالقيم الماركسية وإعطاء الأولوية للتجذر في صفوف الطبقة العاملة وعموم الكادحين وتصليب التنظيم والمساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والعمل دون هوادة مع الجماهير الشعبية والتركيز على تقوية التنظيم على المستوى المحلي والانغماس وسط

الطبقة العاملة وعموم الكادحين وكل من لهم مصلحة في التغيير وتشجيعهم على الانخراط في حزبهم المستقل لإسقاط الاستبداد والفساد المستشري والتبعية للدوائر المالية الصهيونية والامبريالية والسهر على تكوينهم لقيادة الحركات الاحتجاجية من اجل الديمقراطية والتحرر والاشتراكية لذلك على الرفاق في الفروع المحلية العمل والنضال على قضاياهم المحلية ومتابعة الشأن العام لإنجاز مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي سينعكس بشكل عام على تقوية التنظيم على المستوى الجهوي والوطني.

هل لك كلمة للقوى المناضلة من أجل تدعيم ميدانيا الحركات الاحتجاجية الشعبية؟

على القوى المناضلة تجاوز خلافاتها والدفع بالعمل الوحدوي من أجل توحيد وتقوية نضالات الحركات الاحتجاجية الشعبية لتحقيق مطالبها المشروعة والتواجد معها ميدانيا بمدينة المحمدية، وكذلك العمل بشكل وحدوي على القضايا المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومتابعة الشأن العام المحلي سواء في اطار الجبهة الاجتماعية المغربية المحلية أو في إطار تنسيقية الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية الديمقراطية وفق برنامج نضالي محدد وفق الأولويات والحاجات الملحة والتي تتطلب عملا وحدويا، على سبيل المثال في حالة التسريحات الجماعية والطرد التعسفي للعاملات والعمال أو مع ضحايا سياسة الهدم ونزع الأرض والتشريد والبطالة والحرمان من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والصحة والسكن والشغل...

من حرب خاطفة إلى حرب استنزاف

٤٠ م٠ م

أمام سعي التحالف الصهيوأمريكي لجر أوروبا الى مستنقع العدوان على ايران بعد صمودها، فرض على طهران أن لا تعتمد فقط على المواجهة العسكرية التقليدية، بل على عدد من الأدوات: شبكات القواعد تحت الأرض،الطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة، منصات الصواريخ المتنقلة، واخيرا الضغط الاقتصادي عبر الطاقة والبنية التحتية.

وفي ظل هذه المعادلة، لم تعد نتيجة الحرب مرتبطة فقط بميزان القوة العسكرية، بل أيضًا بقدرة الأطراف المتصارعة على تحمّل حرب طويلة قد تعيد رسم توازنات المنطقة والاقتصاد العالمي معا.

لقد تحولت الحرب الصهيوأمريكية على ايران الى مواجهة مفتوحة.. عند بداية الحرب كانت التقديرات العسكرية للتحالف الصهيوأمريكي تشير إلى ان انها حرب قصيرة قد لا تتجاوز أربعة أسابيع. لكن هذه الحسابات سرعان ما بدأت تتغير وارتفعت إلى ثمانية أسابيع، قبل أن تتحول التقديرات إلى ما يقارب مئة يوم.

ورغم قلة المعلومات والسرية المحاطة بها من الطرفين فإن الصور وبعض التسريبات الصحفية تشكل صورة مصغرة لما يجري.

التحول في تقدير المدة الزمنية للعدوان ناتج عن سوء تقدير قدرات إيران العسكرية واستراتيجيتها القتالية وهو خطأ سيمتد إلى الاقتصاد العالمي.

أحد أبرز مظاهر هذا الخلل يبرز في تقييم حجم الخسائر الإيرانية. فبروباغندا التحالف الإجرامي الصهيوأمريكي يتحدث عن تدمير واسع للقدرات العسكرية الإيرانية،بيد ان تقديرات الخبراء العسكريين تشير إلى أن الخسائر الفعلية أقل بكثير.

اذ، يعتقد انها فقدت نحو خمسة فقط من بين ما يقارب 300 منصة صاروخية بحرية، أو نحو خمسة من أصل أربعين سفينة مسلحة قادرة على إطلاق الصواريخ.الأمر ذاته ينطبق على سلاح الجو الإيراني.

في مواجهة مع أقوى منظومة عسكرية في العالم تحتم على طهران خفض وتيرة العمليات نسبيا، نتيجة تعقيد ساحة العملياتية في منطقة شاسعة،وجر التحالف إلى حرب استنزاف طويلة.

فبرغم الضربات التي تعرضت لها ايران، لا تزال قادرة على تنفيذ عمليات هجومية،حيث نفذت طائرات إيرانية مؤخرا قصفا استهدف قاعدة أمريكية في المنطقة، قبل أن يتم إسقاط طائرتين منها بواسطة مقاتلات أمريكية بقطر ،

هذه الحادثة تعني أن القوة الجوية الإيرانية لم تُشل بالكامل وما تزال تحتفظ بقدرة تشغيلية لان المغامرة بادخالها ساحات العمليات قد تكون قاتلة خصوصا وأن التحالف الصهيوأمريكي يملك السيطرة الجوية بصفة مطلقة.

أما في ما يخص منصات إطلاق الصواريخ فالتحالف الإجرامي يؤكد يوميا أنه دمّر أكثر من 400 منصة إطلاق، إلا ان المواد المصورة المتاحة لا تظهر سوى عشرات قليلة.

ان المسألة الأهم لا تتعلق بالأرقام الحالية بقدر ما تتعلق بالتاريخ الطويل لهذا البرنامج العسكري. فإيران بدأت تصنيع منظومات الصواريخ منذ ثلاثة عقود،وهي تحت الحصار ما يعني أن هناك تراكم في الإنتاج على مدى سنوات طويلة.

أن أحد أهم أهداف العدوان ليس الملف النووي،بل صناعة سلاح الصواريخ الإيرانية التي تترك اللقطاء دون نوم يختبؤون في المفاجئ كالفئران، ولا يوجد سلاح فعال لصدها،خصوصا وأنه يعرف تطور كبير لرفع سرعته ومداه.

وفي دولة ذات مساحة جغرافية واسعة وقدرات صناعية عسكرية متنامية، يصبح من الصعب معرفة عدد المنصات التي يمكن أن تنتجها دولة بحجم إيران خلال هده العقود..

لهذا السبب يرى بعض الخبراء أن القضاء الكامل على هذه المنظومات قد يتطلب حملة عسكرية طويلة ومعقدة.

سلاح الطائرات المسيّرة وشبكات الأنفاق،إحدى النقاط التي يبدو أن التخطيط العسكري الغربي لم يمنحها التقدير الكافي ،فالطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة أرقت التحالف وكل دول الخليج.ومع تصاعد المواجهة،سارع التحالف الى طلب عاجل لتعزيز أنظمة الدفاع الجوي لمواجهة أسراب المسيّرات.

غير أن هذا النوع من الأسلحة يمثل تحديا خاصا، عندما يتم إطلاقه بأعداد كبيرة ومن منصات مخفية. وفي هذا السياق، نشرت إيران مؤخرًا مشاهد نادرة لما قيل إنه مجمع تحت الأرض يضم أسطولاً من الطائرات المسيّرة.

وتشير تقديرات إلى وجود ما لا يقل عن 10 منشآت من هذا النوع، لكن بعض التحليلات ترى أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى بكثير. هذه المنشآت تتصل بشبكات أنفاق تمتد لكيلومترات، تحتوي على آلاف الطائرات المسيّرة ومئات الشاحنات القادرة على إطلاق عشرات طائرات في الدفعة الواحدة.

كما يُعتقد أن إيران تمتلك ما بين 250 إلى 300 قاعدة عسكرية تحت الأرض بدرجات مختلفة من الحجم والقدرات، في حين تمكنت الاستخبارات الصهيوأمريكية من تحديد نحو 90 موقعًا فقط حتى الآن.

خطوة ايران الجديدة تهدف الى اتساع دائرة المواجهة إقليميا وفتح جبهات إضافية خصوص بعد رصد تحركات عسكرية على حدودها مع أذربيجان، حيث قامت هذه الأخيرة بحشد فرق عسكرية وردت عليها إيران بقصف مطار العاصمة باكو.

أمام هذا الوضع الذي يريد تطويق وخنق ايران يبدو أن طهران لم يعد لها خيار سوى نقل المعركة إلى المجال الاقتصادي.

فقد هاجمت بطائرات مسيّرة أجزاء من شبكة خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان (تركيا)وهو أحد أهم خطوط نقل النفط في المنطقة.ويحمل هذا الخط نسبة مهمة من النفط المتجه إلى الأسواق الدولية، ويُعد أحد مصادر الإمداد للطاقة في شرق المتوسط.

استهداف البنية التحتية يبعث برسالة واضحة مفادها أن إيران مستعدة لاستخدام ورقة الطاقة والاقتصاد للضغط على خصومها والتأثير في الاقتصاد العالمي.

ما كان يُفترض أن يكون حربًا خاطفة تحوّل تدريجيًا إلى صراع استنزاف مفتوح، وأهدافه مزاجية مرتبطة بحكام مرضى نفسيا لا تهمهم أروح سكان دول الجنوب المقهور.

حدث الأسبوع

من تفاعلات عدوان الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني على إيران

على فقير

مر أسبوع على العدوان الغاشم الذي تشنها الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني، هذا الكيان الذي يشكل اهم قاعدة لها في الخارج. وإذا كان من الصعب التكهن اليوم (7 مارس 2026) بنتائج هذا العدوان وشروط إيقافه...فمن الممكن تسجيل بعض الملاحظات.

1 - خلافا للحروب العالمية السابقة بما فيها الحروب التي شاركت فيها الامبريالية الأمريكية، فان الحرب الحالية ضد إيران يمكن تسميتها «الحرب التكنولوجية». يلعب التفوق التكنولوجي دورا أساسيا في ميدان الحرب. لو كانت المنازلة «أرضية» لكانت النتائج أفضل ولصالح الشعب الإيراني.

2 - تورط الممكلات العربية الشرق- الأوسطية في العدوان حيث شكلت اراضيها قواعد لانطلاق الجزء الكبير من وسائل العدوان. من نتائج الحرب الحالية، ستتحول هذه المملكات الى شبه مستعمرات أمريكية تمول الاقتصاد الأميركي وتشكل قواعد للاعتداء على شعوب المنطقة وقواها التحررية والثورية (اسيا، افريقيا...) خدمة للإمبريالية وللكيان الصهيوني.

3 - بالمغرب

- شكلت الدولة المغربية المطبعة مع الكيان الصهيوني والتابعة للإمبريالية عامة وللإمبريالية الأمريكية خاصة سندا، ولو معنويا، للعدوان وللأنظمة الملكية بالشرق الأوسط.

لم ينس النظام المخزني مساعدة تلك الأنظمة خلال حراك 20 فبراير 2011 الذي زعزع أركانه. لقد توصل ب 12 مليار درهم («المساعدة» الرسمية) مما ساعده على رفع صندوق الموازنة من حولي 15 مليار درهم الى حوالي 50 مليار وقد ساعده نسبيا «التضامن» في عملية شراء «السلم الاجتماعي» داخل بعض «الأوساط الشعبية». لقد جندت الدولة المخزنية جميع إمكانياتها القمعية والسياسية والإعلامية ومختلف امتداداتها من برلمان والجماعات و»أعوان السلطة» لترهيب المناهضين للعدوان، تنظيمات وجماعات وأفراد.

- وقفت الحركة التقدمية عامة، والعديد من الفصائل الإسلامية ضد العدوان الإمبريالي- الصهيوني. ان موقف مكونات اليسار التقدمي المغربي موقف تاريخي، موقف التحدي في وجه المخزن حيث تعتبر الفصائل التقدمية المغربية مسألة التضامن مع الشعب الإيراني مسألة مبدئية. لا يمكن بأي شكل من الأشكال تزكية (ولو بالسكوت) عدوان أعداء الإنسانية على إيران. فالعدوان لا يستهدف النظام غير الديمقراطي الإيراني بل يستهدف الشعب الإيراني قاطبة وحقه في تقرير مصيره بنفسه. فمتى كانت الامبريالية والصهيونية ومشايخ العرب قوى تحررية؟ فسيسجل التاريخ مواقف أحزاب النهج الديمقراطي العمالي وفيدرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكي الموحد، وحساسيات يسارية أخرى. كما يسجل التاريخ مواقف بعض التيارات الإسلامية التي لم تنجر وراء تراهات بعض الأوساط السنية التي حاولت تبرير العدوان لأنه موجه ضد «النظام الشيعي».

- هناك في الأوساط التقدمية من فقد البوصلة. ففي هيجان الصراع الطبقي والحروب الدولية، تجد أفرادا ومجموعات صغيرة تقدمية تسبح ضد مجرى التاريخ وتغلب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي. فبالنسبة للحركة الماركسية اللينينية المغربية كانت تعتبر دائما التناقض الرئيسي محليا في المرحلة الحالية من سيرورة التغيير هو التناقض بين الشعب بمختلف مكوناته وتعبيراته السياسية من جهة والنظام السياسي المغربي المدعم من طرف الامبريالية والصهيونية ومشايخ الخليج من جهة أخرى. بطبيعة الحال هناك اختلاف مع المكون السياسي الإسلامي حول المرجعية وحول المغرب البديل الذي نناضل من أجله. تناقضات مطروحة للصراع الفكري والحوار العمومي لكن مرحبا للنضال الميداني الجماعي لما يعزز مواجهة الشعب للاستبداد المخزني.

فنحن الماركسيين اللينينيين لا ننسى بطبيعة الحال التناقض الاساسي، أي التناقض بين الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات من جهة والرأسمالية من جهة أخرى وذلك في افق تشييد المغرب الاشتراكي على طريق تشييد المجتمع الشيوعي. لنا وضوح تام بين التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية بين مكونات الشعب.

المحمدية، السبت، 7 مارس 2026